بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

قضايا منتقاه من كتاب الإنصاف للأنباري

دراسة وصفية

Grammarian's Issues in Al-Insaf BooK of Al Anbari: A Descriptive Study

إعداد الطالبة :

سميرة محمد عبد المحسن الخوالدة

الرقم الجامعي: ١٦٢٠٣٠١٠١٠

بإشراف الأستاذ الدكتور

محمود الديكي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

جامعة آل البيت

٢٠١٨

تفويض

أنا الطالبة: سميرة محمد عبد المحسن الخوالدة، أفوض جامعة آل البيت بتزويد رسالتي للمكتبات والمؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص، عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: / ٢٠١٨

القاعدة النحوية بين التحكم والاحتكام دراسة في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف

أنا الطالبة: سميرة محمد عبد المحسن الخوالدة الرقم الجامعي:١٦٢٠٣٠١٠١٠

الكلية: كلية الآداب والعلوم الإنسانية. التخصص: اللغة العربية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها، السارية المعمول بها المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت بإعداد رسالتي بعنوان:

القاعدة النحوية بين التحكم والاحتكام دراسة في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية ،كما أنني أعلن أنَ رسالتي غير منقولة، أو مستلة من رسائل، أو أطاريح، أو كتب أو أبحاث، أو أي منشورات علمية تم نشرها، أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيسا على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيم لو تبين غير ذلك، و حق مجلس العمداء في جامعة آل لبيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي حق في التظلم والاعتراض، أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: التاريخ: / /٢٠١٨

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

قـــرار لجنـــــة المناقشـــــة

نوقشت هذه الرسالة الموسومة بعنوان

قضايا منتقاة من كتاب الإنصاف للأنباري
دراسة وصفية

Grammatical Issues in Al-Insaf Book of Al-Anbari: A Descriptive Study

إعداد الطالبة :

سميرة محمد عبد المحسن الخوالدة

إشراف الاستاذ الدكتور

محمود الديكي

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
١. أ.د. محمود الديكـــي	مشرفاً ورئيساً	.....
٢. د. حسين العظامـــات	عضواً	.....
٣. د. عمر الخزاعلـــة	عضواً	.....
٤. د. أحمد أبو دلـــــو	عضواً خارجياً	.....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصي بـ (إجازتها/ تعديلها/ رفضها) بتاريخ: / ٢٠١٨/٨م

الإهداء

إلى مَنْ علّم المتعلمين وبعث الأمل في قلوب اليائسين .....نبي الإنسانية سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم)

إلى مَنْ علَّمني التحدي والصبر .....إلى النور الذي ينير لي درب النجاح.... إلى أبي، رحمه الله تعالى – بعد أن غادر دنيانا الفانية، جمعنا الله به في الفردوس الأعلى.

إلى والدتي الغالية التي أنارت دعواتها لي مسيرتي، أطال الله في عمرها وحفظها أهدي رسالتي هذه رمزا للمحبة والتضحية والوفاء.

إلى من انتظر وصبر حتى يتحقق الحلم زوجي الغالي .....

إلى أبنائي الأعزاء.....

إلى أخواتي وأصدقائي.....

أهدي إليهم هذا الجهد المتواضع ،سائلا المولى عز وجل أن يوفقني والمؤمنين لما فيه الخير.....آمين

سميرة الخوالدة

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أنار قلوب عباده المتقين،وجعل القرآن شفاء للعالمين، وهدى ورحمة للمؤمنين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وأشرف المرسلين، سيدنا محمد النبي الأمين صلى الله عليه وسلم، الذي فتح الله به أعيننا، ونور به طريقنا، وأخرج الناس من الظلمات إلى النور، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه المهديين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

لا يسعني وقد أنهيت إعداد هذه الرسالة إلاَ أن أعترف لكل ذي فضل عليَ بفضله، فإنَ أهل الفضل والعطاء هم أهل للشكر والثناء.

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور محمود الديكي الذي منحني شرفا بالإشراف على هذه الرسالة، وعاش معي متاعبها، فقد قدم لي من وقته وعلمه، وخبراته الشيء الكثير ،مما أنار لي درب البحث، وساعدني في التغلب على كثير من صعوباته، فله مني كل الشكر والتقدير والاحترام، فجزاه الله عني كل خير واستبدل جهده بالخير والفرح والسرور.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة، الدكتور أحمد أبو دلو، والدكتور حسين العظامات، والدكتور عمر الخزاعلة، الذين حكَموا دراستي بكل ما أتيح لهم من رحابة صدر وسعة صبر.

سميرة الخوالدة

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
تفويض.	ب
إقرار والتزام.	ج
قرار لجنة المناقشة.	د
الإهداء.	هـ
الشكر والتقدير.	و
فهرس المحتويات.	ز
الملخص باللغة العربية.	ك
التمهيد.	
نشأة النحو العربي.	١
نشأة مسائل الخلاف النحوي.	٢
أبو البركات الأنباري ودوره في مسائل الخلاف النحوي.	٣
التحكم والاحتكام في النحو العربي.	٤
العلل النحوية وأصولها المنطقية.	٥
الفصل الأول: العامل.	
قضايا العامل	٧

الاختلاف في رافع المبتدأ والخبر.	١٤
العامل في الاسم المرفوع بعد (لولا).	١٥
القول في عامل النصب في المفعول به.	١٥
القول في ناصب الاسم المشغول عنه.	١٨
القول في أولى العاملين بالتنازع.	٢٠
القول في العامل في الخبر بعد ما النافية النصب.	٢٣
القول في عامل النصب في المفعول معه.	٢٤
القول في عامل النصب في المستثنى.	٢٦
واو ربَ هي التي تعمل الجر.	٢٦
القول في إعراب الاسم الواقع بعد" مذ"و"منذ".	٢٧
القول في إعراب الفعل المضارع ،والقول في رافع الفعل المضارع.	٢٨
عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية وبعد فاء السببية.	٢٨
هل تعمل "إنَ" المصدرية محذوفة من غير بدل؟	٢٩
عامل الجزم في جواب الشرط.	٣٠
عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد"إنَ" الشرطية.	٣١
الفصل الثاني: الرتبة.	
مسائل الرتبة في العربية.	٣٢
مفهوم الرتبة.	٣٢
هل يجوز تقديم الخبر على المبتدأ؟	٣٥

القول في تقديم خبر ما زال وأخواتها عليهن.	٣٧
القول في تقديم خبر ليس عليها.	٣٨
القول في تقديم معمول خبر "ما" النافية عليها.	٣٩
القول في تقديم معمول الفعل المقصور عليه.	٤٠
القول في العطف على اسم "إنَ" بالرفع قبل مجيء الخبر.	٤١
القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه.	٤١
القول في تقديم الحال على الفعل العامل فيها.	٤٣
هل يجوز تقديم الاستثناء في أول الكلام.	٤٤
إذا فصل بين "كم"الخبرية وتميزها فهل يبقى التمييز مجروراً؟	٤٥
القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه.	٤٦
هل يتقدم الاسم المرفوع أو المنصوب بجواب الشرط على الجواب نفسه.	٤٩
القول في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفاً.	٥٠
الفصل الثالث: المطابقة والمخالفة.	
مفهوم المطابقة والمخالفة.	٥٤
غرض المطابقة.	٥٦
أنواع المطابقة.	٥٦
صور المطابقة.	٥٧
مخالفة الفعل للفاعل في النوع.	٥٨
المؤنث بغير علامة التأنيث مما على زنة اسم الفاعل مخالفة الفعل للفاعل في النوع.	٦٠

المطابقة بين المبتدأ والخبر.	٦٣
المؤنث بغير علامة التأنيث مما على زنة اسم الفاعل مخالفة المبتدأ للخبر في النوع.	٦٤
مخالفة النعت منعوته في النوع.	٦٦
مخالفة البدل للمبدل في النوع.	٦٨
مطابقة الفعل للفاعل في العدد.	٧٠
مخالفة الخبر للمبتدأ في العدد.	٧٣
مخالفة البدل للمبدل منه في العدد.	٧٧
العلامة الإعرابية.	٧٩
القول في إعراب المثنى والجمع على حدِه.	٨٠
الاختلاف في إعراب الأسماء الستة.	٨١
الخاتمة.	**٩٠**
المصادر والمراجع.	**٩٢**
الملخص باللغة الإنجليزية	**٩٨**

ملخص الرسالة

وقفت الباحثة في هذه الدراسة على عدد من القضايا التركيبية التي ذكرها صاحب الإنصاف.

وقسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول، تناولت في الفصل الأول:- قضايا العامل، وفي الفصل الثاني مسائل الرتبة، أما الفصل الثالث:- فخصص للمطابقة والمخالفة في اللغة العربية.

وقد اتبعتُ في دراستي المنهج الوصفي في جمع البيانات من كتاب الإنصاف وتحليلها بطريقة قوائمة للإجابة عن أسئلة الدراسة.

وخلصتُ إلى أنّ القاعدة النحوية: حكم كلي استنبطه النحاة بعد استقراء كلام العرب واستخلاص الظواهر اللغوية، وحاولوا بعد ذلك تطبيق هذا الحكم على نصوص اللغة جميعاً.

غير أنَّ أحكامهم في بعض القضايا بدت على أنَّها أحكاماً تستند إلى المنطق والتفكير العقلي بعيداً عن الواقع الفعلي للاستخدام اللغوي ولعل موقفهم مما دعوه الشاذ والقليل والنادر وتقبيحهم لبعض التراكيب يندرج ضمن هذا السياق وفي المجمل فإنّ دراستهم من واقع استعمال اللغة أقرب ما تكون للمنهج الوصفي.

وقد بدأ للباحثة أن بعض المسائل الخلافية كانت من افتعال صاحب الإنصاف والله ورسوله أعلم.

التمهيد:

نشأة النحو العربي:

ثمة حديث حول نشأة النحو العربي وأراء كثيرة، فالناظر إلى مصنفات النحو العربي عند القدماء، ومن كتب فيه عند المحدثين، يجد أنَهم عند حديثهم حول نشأة النحو العربي لا يخلصون إلى نتيجة علمية يركن الباحث لها، وهم غير مجمعين على من ينسبون إليه أول نص كتب في النحو العربي، فمرة ينسبونه إلى علي بن أبي طالب كرَم الله وجهه؛ لأنه دفع صحيفة إلى أبي الأسود فيها أبواب نحوية وتفريعات حولها، ومرة ينسبونه إلى أبي الأسود نفسه، وتارة إلى أبي إسحاق الحضرمي، والروايات في ذلك متعددة[١].

كما أنَهم غير متفقين حول الأسباب التي دعت إلى نشأة النحو العربي، فيتحدثون عن اختلاط العرب بالأعاجم، وكثرة اللحن والحفاظ على النص القرآني، ويذكرون أخبارا حول أول لحن وقع في كتاب الله[٢].

ومهما يكن من أمر فإنَ الباحثة ترى أنَّ هذا العلم قد نشأ بوصفه مواكبا للتطور الحضاري الذي شمل كل نواحي الحياة: الثقافية، والمعرفية، والإدارية في القرن الأول الهجري وما تلاه، ثم كان لاطلاع علماء العربية على معارف اليونان والفرس وتراث السريان في مدرستي الرها ونصيبين دور كبير في تطور النحو العربي.

---

[١] ينظر: ابن جني الخصائص تحقيق محمد علي النجار، ط٢، ج١، دار الهدى للطباعة والنشر بيروت لبنان ١٩٥٢، ص٣٤.
[٢] ينظر: علامة طلال تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، دار الفكر اللبناني، بيروت،ص٢٨-٣٠.

وقد نشأ هذا العلم وتطور بوصفه مواكباً للتطور الحضاري الذي شمل كل نواحي الحياة: الثقافية، والمعرفية، والإدارية في القرن الأول الهجري وما تلاه[١].

نشأة مسائل الخلاف النحوي:

تعددت الروايات حول البذور الأولى للخلاف غير أنَّ الإجماع كان في أن الخلاف برز مع ظهور (مدرسة الكوفة) التي أخذت تشارك البصرة في الأخذ بأسباب هذا العلم، وكان على رأس النشاط النحوي في البصرة الخليل بن أحمد الفراهيدي، وفي الكوفة أبو جعفر الراسي.

وقد نشط الخلاف بين النحاة على مستوى فردي، لأعلى مستوى منهجي، مدرسي إذ لم تكن تكاملت بعض مناهج المدرستين، في عهد الطبقة الثالثة البصرية، لأولى الكوفية، وفيما بعدها هاتين الطبقتين أخذت المناهج تتحدد، والخلاف بينهما يأخذ طابعاً بلدياً، فيقال: بصري وكوفي[٢].

وأول خلاف نحوي ظهر منسوب لإحدى المدرستين، هو ما أورده سيبويه في كتابه من حكاية أقوال أبي جعفر الرؤاسي عندما يقول في كتابه: قال الكوفي، ويبدو أن مصاحبه الرؤاسي للخليل في القراءة على عيسى بن عمر جعلت بينهما نوعاً من الأنسَ والمودة، غير أن الخلاف في المدرستين في كتاب سيبويه، لم يكن أكثر من مذاكره مع عرض وجهات نظر[٣].

ونجد شوقي ضيف يشير إلى الأخفش على أنه الذي فتح أبواب الخلاف، فإنه كان عالماً بلغات العرب، فخالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل وحمل ذلك عنه الكوفيين[٤].

---

[١] ينظر: ملخ حسن خميس التفكير العلمي في النحو العربي، ط١، عمان٢٠٠١م ، ص ١٨-٤٠.
[٢] ينظر: رزق الطويل، الخلاف بين النحويين، دراسة تحليل: تقويم، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤، ص٢٥.
[٣] ينظر: في أصول النحو، ص١٤٦.
[٤] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط٧، ١٩٩٢، ص٩٥.

لم يأخذ الخلاف النحوي طابع الجد، إلاّ في عهد سيبويه والكسائي الذين على أيديهما بدأت تتضح مناهج المدرستين.

أبو البركات الأنباري ودوره في مسائل الخلاف النحوي

هو عبد الرحمن بن محمد عبيد الله بن سعيد المكنى بأبي البركات، الملقب بالكمال أو كمال الدين، وينسب إلى الأنبار أو إلى بغداد ولد سنة ٥١٣هـ/١١١٩م.

وذكر القفطيَ أنَ أبا البركات الأنباري سكن بغداد من صباه إلى أن توفي، تمتع أبو البركات بشخصية محببة إلى مجالسيه، شملت في أكنافها الخصال الحميدة من رقة وصلابة، وبراعة في الحوار، وقد ذكر القفطي إنَه "كان فاضلا عالما زاهدا"[1].

درس الأنباري الفقه الإسلامي، ومارس المعرفة الثقافية فقيها، وهو ليس شافعيا ولكنه تحول للشافعية حتى يدرِس في المدرسة النظامية، لذلك يجب أنْ يدرس علم المقارنة، ثم تحول إلى تدريس النحو. جاءت فكرة كتاب الإنصاف من تلاميذه عندما طلبوا أن يدرسهم على علم المقارنة فكتب لهم هذا الكتاب على طريقة الفقه الإسلامي، فالفكرة من تلاميذه، فهو غير مقتنع بوجود المدارس.

لأبي البركات موقف خاص به من النحاة، يتصف بالعدل والإنصاف عند عرضه آراءهم ،سواء أكانوا بصريين أم كوفيين فموقفه يتميز بعدم التفريق بين العلماء لاسيما عند عرضه للمسائل النحوية.

فمرة نراه يعرض الآراء دون التعليق عليها، ومرة أخرى يعرضها مقرونة بالموافقة الضمنية أو اختيار أحدهم.

---

[1] ينظر القفطي أبو الحسن إنباة الرواة على أبناء النحاة، ت٦٤٦هـ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط١، مصنفة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٠، ج٢، ص١٦٩.

التحكم و الاحتكام في النحو العربي

التحكم هي مسالة مبنية على المنطق بينما الاحتكام إلى واقع الاستعمال اللغوي، فالتحكم كما جاء في لسان العرب تحكم في أموره الشخصية ضبطها وأحكمها [ومصدر تحكم] التحكم في الشيء ضبطه، والتمكن منه[1].

- والاحتكام [اسم] مصدر احتكم والاحتكام إلى القضاء: التحاكم والمثول قبول حكم القضاء.

من خلال دراسة كتاب الإنصاف نجد كثيرا من القضايا التي اعتمد فيها النحاة على الاحتكام، وبعض القضايا التي اعتمدوا فيها التحكم؛ من ذلك إعرابهم لـ"لا حول ولا قوة إلاَ بالله"على ستة أوجه حيث يظهر التحكم الرياضي القائم على الاحتمالات[2].

أما الاحتكام فهو ما يعتمد على الشاهد النحوي؛ من ذلك اختلافهم في إعراب الأسماء الستة، وقد يحكى عن بعض العرب أنهم يقولون: هذا أباك، ومررت بأباك، بالألف في حالة الرفع والنصب والجر، وهو ما أطلقوا عليه لغة من لغات العرب(القصر).

ونجد أنَ علوم اللغة منبثقة أساسا عن فكر علمي قوامه المنطق، الذي لا يجوز فصل قوانينه عن خصائص العلم الرياضي الذي يقوم على مبدأ الثوابت والمتغيرات.

---

[1] ينظر: لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، ص٤٨٠.

[2] ينظر: الأنباري، أبو البركات، جمال الدين، الإنصاف. ص٢٥٢.

العلل النحوية وأصولها المنطقية

كثر كلام العلماء عن العلل ودعموا ذلك بالحجج والبراهين التي استمدوها من المنطق الرياضي؛ لذلك جاء النحو مؤسساً على قضايا منطقية لها حدودها في تبيان الخصائص العامة للنحو، وقدموا لها تعريفات دقيقة.

وكان علماء النحو إذا اهتدوا إلى ظواهر لا تخضع إلى قوانين جامعة، اعتُبرت في رأي ابن إسحاق (مما يُحفظ ولا يُقاس)[١].

وقرن علماء البصرة والكوفة نظرياتهم النحوية بالحجج والبراهين لإثبات صحة آرائهم ،وما كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين إلاَ دليل على العلمية العالية التي كان يتمتع بها علماء اللغة، وإتقانهم للمنهج العلمي الرياضي، فنجد ذلك يعكس المنهج الذي كان سائدا في الجدل اللغوي العلمي[٢].

أكد النحويون أهمية القياس المنطقي في اللغة، ورأوا فيه ميزانا لسلامة العلاقات النحوية، فرسخوه كمبدأ أساسي في علم النحو؛ لأن القياس في رأيهم يحمي القوانين اللغوية من الخطأ[٣].

قال أبو علي الفارسي: "أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة في القياس"[٤]. فالخطأ في القياس يعني الخطأ في التفكير المنطقي، والتفكير المنطقي لا يحكم على ظاهرة من دون استخدام معايير القياس الصحيحة؛ ليستدل بها على جوهر العلاقات بين الفكر والمنطق، ولما كانت الظواهر اللغوية مرتبطة بعوامل كثيرة ربطوا العلاقات النحوية السليمة بالإدراك العقلي للمرئيات والتعبير عن علاقتها. لقد تأسس النحو العربي في قواعده وقوانينه على المنطق

---

[١] ابن يعيش ،شرح المفصل،ج١،ص١٠٩ .
[٢] ابن جني،الخصائص،ج٣،تحقيق:محمد علي النجار، بغداد ،١٩٩٠،ص١٢٦،١٤٤.
[٣] ينظر،علامة، طلال، تطور النحو العربي، ط١، دار الفكر اللبناني، ١٩٩٣، ص٣٧-٤٠.
[٤] ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٨٨.

العلمي، وقوامه الاستقراء والاستنباط والقياس؛ فحصنت اللغة بقوانين داخلية عصمت التراكيب وضمنت سلامة المنتج اللغوي.

وقد تأثر علماء اللغة بالمنهج المنطقي العلمي في تقعيد اللغة العربية ووضع النظريات النحوية، وجاءت نظرياتهم عن طريق الاستقراء الذي ساعدتهم مقوماته على وضع الفرضيات، والكشف عن القضايا الأولية[١]. التي كانت أساسا في بنية اللغة، فأسسوا قوانينهم على مبادئ المنطق الرياضي، وقسموا عناصر اللغة في علم النحو إلى ثوابت ومتغيرات، فالكلمة هي أول شكل من أشكال اللغة التي لا يمكن البرهان عليها. فقبلها العالم النحوي كما هي، ثم انطلق من التحقق من صحة تفاعلها بعضها مع بعض في صياغة تعبيرية كشف اتجاه العالم اللغوي العقلي عن أحوال الكلمة وخصائصها، فصاغ تعريفات ووضع قوانين بنيت عليها نظريات اللغة العربية[٢].

---

[١] ينظر ابن جني،ج١ص-٣٤-٣٥.
[٢] ينظر المصدر السابق نفسه،ص٨٨-٩٩.

الفصل الأول

قضايا العامل

قضايا العامل:

لا أرى أنَ في النحو العربي موضوعاً يداني موضوع العامل في تعقيده واضطراب مفاهيمه، فمن الصعب تقديم تعريف شامل لهذا المفهوم، والسبب في ذلك تضارب الآراء من مدرسة نحوية إلى أخرى.

فمفهوم العامل نشأ من طبيعة العقل الإنساني الذي فُطر على البحث عن الأسباب ومعرفة العِلل.

والتعليل في دراسة اللغة مسؤول عن خلق نظرية العامل. مثال: (الفاعل مرفوع بعلة وجود الفعل، والمبتدأ مرفوع بعلة الابتداء).

والعامل هو السبب للتغير في حركات الأواخر من الكلمات المتحدث عنه مع التعليل[١].

والنحو العربي يتصل بنظرية العامل، ويؤكد ذلك الدكتور إبراهيم مصطفى بقوله: [أكب النحاة على درس الإعراب وقواعده ألف عام لا يعدلون به شيئا فكان بحثهم فيه أنَ الإعراب أثر يجلبه عامل، فكل حركة أو علامة تأتي تبعا لعامل في الجملة، حتى تكاد تكون نظرية العامل عندهم النحو كله، فلم يبق سوى تتبع هذه العوامل، ويبين مواضع عملها"[٢].

---

[١] ينظر علامة، طلال، تطور النحو العربي، مصدر سابق، ص٣٧-٣٨.
[٢] ينظر مصطفى إبراهيم، إحياء ا لنحو، لجنة التأليف والنشر: القاهرة، ب.د.ت، ص٦٥-٦٦.

إنَ أول نص وصلنا يتحدث عن علامات الإعراب والتغيير الذي يحدث فيها بسبب العوامل الداخلية هو قول سيبويه في باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ: النصب، والرفع، والجر، والجزم، والضم والفتح، والكسر، والوقف[١].

فهذه المجاري الثمانية يجمعها في اللفظ أربعة أضرب: النصب والفتح في ضرب واحد، والرفع والضم، والجر والكسر، والجزم والوقف.

وفيما يتعلق بنشأة العامل فيمكن الاقتصار على قول الزبيدي في طبقاته: فكان أول من أصل لذلك أبو الأسود الدؤليَ، ونصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز فوضعوا النحو أبوابا وأصلوا له أصولا، فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف[٢].

ومفهوم العامل نشأ من طبيعة العقل الإنساني الذي فطر على البحث عن الأسباب ومعرفة العلل وهو ما قرره بعض المحدثين بقوله: "ولقد كان التعليل في دراسة اللغة مسؤولا كذلك عن خلق نظرية العامل، فالفاعل مرفوع بعلة وجود الفعل، والمبتدأ مرفوع بعلة الابتداء وهلّم جرى[٣].

ونظرية العامل هي: اقتران بين عنصرين سمي الأول منهما عاملا والثاني معمولا، فوظيفة العامل طلب تقيَد المعمول، والمعمول يدلل على تنفيذ طلب العامل بعلامة إعرابية تصلح أمارة على الحكم الإعرابي، فيكون تفسير العلامة الإعرابية اقتضاء العامل لها، وهذا الاقتضاء ناتج عن الاقتران الشكلي المنتظم بين العامل والمعمول[٤].

---

[١] سيبويه، الكتاب، ط١، ج١، ص١٣.
[٢] ينظر حمزة، مصطفى، نظرية ا لعامل في النحو العربي، مطابع النجاح ، الدار البيضاء، ط:٢٠٠٤ص٦٦.
[٣]ينظر، حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية ، دار المعارف، القاهرة، ب.ت، ص٤٩.
[٤] ينظر: ملخ، حسن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي، عمان، ص٢١١-٢١٣.

ففكرة العامل الذي يفسر العلاقات الإعرابية في المعمولات تحولت إلى نظرية علمية ،بُني عليها تفسير جمهور النحاة لظاهرة الإعراب في العربية[١].

يعد مصطلح العامل من المصطلحات الأساسية والجوهرية في الفكر النحوي، بل عموده الفقري وقانونه العام، وذلك أنَ أكثر علل النحاة وقواعدهم مصوغة وفق فكرة العامل، وجل القواعد في الرفع والنصب والخفض جاءت وفق تلك الفكرة ؛لذلك ربط النحويون نظرية العامل بظاهرة الإعراب ربطا مباشرا، وأقاموا الفكر النحوي في الدرس العربي على وجود الحركة الأعرابية ،فهي في نظرهم رصيدٌ للعلاقات المعنوية واللفظية في التركيب، وما ينتج عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلمات المعربة.

وقد دفعهم إلى البحث عن طريقة لتفسير وجود الحركات في كل موضع، فاهتدوا إلى القول بعمل العناصر اللغوية بعضها في بعض لا على وجه الحقيقة بل على وجه العلاقات الثابتة بينها في تلازمها.

إنَ فكرة العامل تعني أثر ما يحدث في كلمة على نحو مطرد في وجود كلمة أخرى، حيث لاحظ النحاة أنَ بعض مفردات اللغة ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا بحيث نتوقع بعضها حين يرد بعضها الآخر، ولا تكتمل دلالة بعضها إلاَ بمجيء ما يرتبط به، وقد أطلقوا على هذا التعلق مصطلح العامل، وفهموا العلاقة في الجملة على أنَها تأثر وتأثير، وأن الكلمة المرتبطة بغيرها تقع تحت تأثيرها وتعد معمولا لها[٢].

---

[١] حسان ، تَمام ، اللغة بين معناه ومبناه، ط٥،٢٠٠٦، عالم الكتب، بيروت.ص٧٠

[٢] أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، مصر، دار غريب، ص٥٨.

فالعامل في اصطلاح النحاة: هو ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا، أو منصوبا، أو مجرورا، أو ساكنا[١].

وقد أكد الأنباري هذا الفهم حين صرح بأن العوامل في صناعة النحو ليست مؤثرات حسية كالإحراق للنار؛ وإنما دلالات والدلالة بعدم الشيء كما تكون بشيء[٢].

ويرى بعض الباحثين بأنَ منشأ فكرة العامل النحوي ودخولها النحو وتوغلها فيه تعود للنظر العقلي الذي كان سائداً إبان تدوين النحو العربي ونشأته وتطوره، وقد لخص الدكتور عيد تصور النحاة لفكرة العامل في ثلاثة أمور:

١. العامل: عامل مؤثر حقيقة وأنَه سبب وعلة للعمل.

٢. العامل: إمارة وعلامة فقط.

٣. ما أطلق عليه مصطلح العامل لا عمل له إطلاقاً والعامل الحقيقي هو المتكلم.

كما يلخص تصورهم للعمل في ثلاثة أمور أخرى، هي:

١. مقتضى العامل هو الأثر اللفظي الذي يوجد في الكلمة.

٢. مقتضى العامل هو نفس الاختلاف، وهو معنى عقلي يعرف بالقلب.

٣. مقتضى العامل هو توارد المعاني المختلفة على الأسماء[٣].

---

[١] العوامل المائه: ٧٣.

[٢] بنظر محمد ،عيد، أصول النحو العربي، في نظرية النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، ط٤، ص٢٠٠-٢٠٤

[٣] ينظر ،محمد،عيد ،أصول النحو العربي، مصدر سابق، ص-٢٠٠

وخلاصة ما توصل إليه محمد الخطيب في كتابه "ضوابط الفكر النحوي" إنَ نظرية العامل هي جوهر النظام النحوي وهي أكثر المظاهر دقة، فتعكس عبقرية المفكرين، وأنَ حذف فكرة العامل من النحو تؤدي إلى انهياره، ولم يستطع المحدثون استبدال نظام العوامل بشيء أفضل منه، ولا يعني ذلك أنَ نظرية العامل فوق النقد أو خالية من العيب[١].

انصبت جهود النحاة في القرن الثاني الهجري على تقويم اللسان فيما يتعلق بالحركة الإعرابية، واستنباط القواعد التي تساعد على النطق بالعربية بشكل فصيح وسليم من اللحن، وقد كانت تلك القواعد تدور في معظمها على فكرة العامل، وقد ترتب على ذلك ظهور مصطلحات نحوية ميسرة لتعليم النحو لم يعهدها العرب الأوائل؛ فأصبح العامل والمصطلحات الجديدة علما لأبواب معينة في هذا العلم: كالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات، ولكل باب حركته الإعرابية الدالة عليه والمبينة عن معاني اللغة. والإعراب: حكم في آخر الكلمة يوجهه العامل.

ويقول سيبويه: هذه الحركات تقع على ثمانية مجار وهي وضعت للتفريق بين المعرب والمبني، فنلاحظ أنه قد صنف كتابه وفي نفسه فكرة العامل، وتبعه النحاة في ذلك أمثال المبرد وانقسمت الكلمات حسب تأثرها بحركة الإعراب إلى معرب ومبني[٢].

يقول الزمخشري في المفصل: إن حق الإعراب للاسم في الأصل والفعل إنما تطفل عليه فيه بسبب المضارعة[٣].

---

[١] ينظر،الخطيب،محمد عبدالفتاح،٢٠٠٦،ضوابط الفكر النحوي،مصر، دار البصائر،ط١، ص ١٠٢.
[٢] ينظر،سيبويه،عمرو بن عثمان[١٨٠ه]،الكتاب، ت:عبد السلام هارون،دار الجيل،بيروت،ط١،ج١،ص١٣.
[٣] الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر(٥٣٨ه)، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت ،ط٢، ب، ت.

وقد قسم النحاة العوامل إلى معنوية ولفظية ،فاللفظية منها أفعال: وهي أقوى العوامل، حيث حمل عليه الاسم الذي يتضمن معناه، كالمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وكذلك حملت عليه الحروف المشبهة بالفعل؛ لأنها تضمنت معناها فهي بمعنى تمنيت وترجيت واستدركت[١].

وأضاف الكوفيون أنَّ قوة الفعل تجعله متقدما ومتأخرا، كما في قولك: "علي ذهب" فعلي فاعل عند الكوفيين، وقد ألحقوا اسم الفاعل بالفعل وسموه الفعل الدائم، ومن العوامل اللفظية الأسماء وهي أضعف من الأفعال، لأنها لا تعمل إلا بشروط، ومنها كذلك الأدوات، لأنها تعمل وتهمل أحيانا، ومن الأدوات ما هو مختص بالأسماء كحروف الجر، وقد اختلف الكوفيون والبصريون في عددها وتناوبها[٢].

ومن الأدوات ما هو غير مختص فتدخل على الأسماء والأفعال مثل: [ما] التي تعمل عمل ليس[٣]، وقد تدخل على الأفعال فتفيد النفي، ومن العوامل ما هو معنوي وهو موضع الخلاف عند الكوفيين والبصريين، كرافع المبتدأ ورافع المضارع، فقد رأى البصريون أنَ العامل في المضارع المرفوع عامل معنوي عندهم، وهو وقوعه موقع المبتدأ،والمبتدأ مرفوع بعامل معنوي عندهم؛ ولأنَه جاء في أقوى حالاته فيعطى أقوى علامات الإعراب، والكوفيون يوافقون على العامل المعنوي في رفع المضارع، لكنهم يعللونه بالتعرية من النواصب والجوازم، ويرى الكسائي أنَ أحرف المضارعة هي العامل في الرفع وقد توسع الكوفيون في العامل المعنوي مثل الصرف، إذ يعمل النصب في المضارع بعد الواو، وفاء السببية وحتى، كقولة تعالى: (ولا يدخلون الجنَة حتى يلج الجمل في سم الخياط) [الأعراف:٤٠] فالمضارع [يلج] منصوب بأن المضمرة بعد [حتى] وكذلك الواو في الاسم المنصوب بعد واو المعية نحو: استوى الماء والخشبة" فالخشبة منصوبة بعامل معنوي هو الصرف؛ إذ إنه

---

[١] ينظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد [٢٨٥ه]، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، وزارة الأوقاف المصرية، ط١، ١٩٩٤، ج٤/ص٨٢.

[٢] ينظر: الأنباري، الإنصاف، مرجع سابق، مسالة، ٢٢، ١٧٦-١٨٥.

[٣] ينظر: الأنباري ،الإنصاف، مرجع سابق، مسالة،٨٣،٩٧،١٢١.

صرف عن المعنى الذي كان أصلا بحركة الرفع[١] ويسمى الكوفيون مصطلح الصرف الخلاف؛ إذ إنَ الخلاف يكون عاملا معنويا في المستثنى؛ لانَ المستثنى موجب له الحكم بالإثبات بعد نفيه عن المستثنى منه فنصب لمخالفته إياه.

ويرى خليل العمايرة أنَه على الرغم من أنَ فكرة العامل هي الظاهرة النحوية الرئيسة إلا أنه ظهر من يرفضها جزئيا أو كليا، وينادي باستبدالها بعامل آخر هو المتكلم، وهذا ما جاء به ابن مضاء القرطبي[٢] وقطرب [محمد بن المستنير] أن المتكلم يعمد إلى الحركة الإعرابية عندما يصعب عليه التسكين في الوصل وهذه الفكرة ذكرها الخليل بن احمد، لكن الخليل يرى أنَ الحركات لها دور في المعنى إضافة إلى الوصل[٣]، وكذلك ابن جني قد رفض فكرة العامل ولكنه لم ينكر وجود عامل متكلم[٤].

وأما ابن مضاء فقد ألغى فكرة العامل في كتابه[الرد على النحاة]، وحاول أن يدعم رأيه بما قال ابن جني، وفسر ذلك خليل عمايرة بأنَّ المتكلم لا يرفع ولا ينصب من غير قيد، وإلا لوقع فيما يسمى فوضى اللغة، ولهذا يقصد أن المتكلم في مكنون نفسه ونيته يعرف معنى معينا فينطق بالكلمة التي تؤدي هذا المعنى، ثم يعطيها الحركة المناسبة لها قياسا على لغة العرب، إذ لو كان ابن مضاء يرفض كل ما جاء من النحاة وعاملهم لما أخذ بالعلل الأولى، ورفض الثانية والثالثة، ويضرب مثالا لذلك ويقول: إذا قيل: لماذا رفع الفاعل؟ فيجب أن يقال: كذا نطقت العرب ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر[٥].

---

[١] ينظر ،الأنباري ،الإنصاف، مرجع سابق، مسألة ٣٠

[٢] ينظر، العمايرة، خليل أحمد، العامل النحو بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، مرجع سابق،ص٦٣.

[٣] ينظر، الزجاجي، أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحق (٣٣٦ه)، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ص٧٠.

[٤] ينظر، ابن جنيّ، أبوالفتح عثمان بن جني (٣٩٢ه)، الخصائص، ت: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ج١، ص١٠٩.

[٥] ينظر ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبدالرحمن القرطبي الأندلسي (٥٩٢ه)، الرد على النحاة، تحقيق محمد ألبنا دار الاعتصام القاهرة، ١٩٨٩، ص١٥١.

إنَ كثيرا من مسائل الخلاف بين النحاة البصريين والكوفيين تدور حول فكرة العامل، وسأقف على بعضها:

١. المسألة الخامسة: الاختلاف في رافع المبتدأ، ورافع الخبر[١]

من خلال استعراض آراء النحاة التي يذكرها صاحب الإنصاف يلحظ أنَه قد ذكر كل الاحتمالات الرياضية الممكنة على النحو الآتي:-

١. إعمال الابتداء في المبتدأ، وإعمال المبتدأ في الخبر، ونسبه إلى الكوفيين[٢].

٢. إعمال المبتدأ في الخبر، وإعمال الخبر في المبتدأ [مترافعان] ونسبه إلى البصريين[٣].

٣. لا يعمل أحدهما في الآخر [فالعامل هو المتكلم] وهو رأي ابن مضاء[٤].

٤. رفع المبتدأ، لأنه تجرد من عوامل النصب والجر.

وهكذا يلحظ أنَ البصريين احتجوا بالمنطق والأدلة العقلية في إثبات حججهم، وكذلك يلحظ أنَ الكوفيين في تحليلهم لقواعدهم النحوية قد احتجوا بالمنطق، والأدلة العقلية وإبراز الشاهد مع التوسع فيه، كما أنَ القياس هو أحد معاييرهم النحوية التي اعتمدوها في تعليلاتهم.

ومسألة العامل في المبتدأ أو الخبر تخص النظر اللغوي المحض، ولا علاقة لها بواقع الاستعمال اللغوي، وهي تنتمي التفكير النحوي النظري وبخاصة ما يتعلق بفكرة العامل التي شغلت أذهان علماء النحو العربي منذ نشأته.

---

(١) ينظرالأنباري، أبوالبركات:٥٧٧هـ، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، بدون دارالنشر، ١٩٨٢، ص٤٤/١.

(٢) ينظرا لأنباري، المرجع نفسه، ص٧٧.

(٣) ينظرالأنباري، أبوالبركات، أسرار العربية، مصدر سابق،ص٧٢-٧٣.

(٤) ينظر، الأنباري، أبوالبركات،الإنصاف، مصدر سابق، ص٤٤.

٢. المسألة العاشرة: العامل في الاسم المرفوع بعد [لولا][١]

بعد النظر في هذه المسألة يمكن الخلوص إلى ما يلي:-

١. إعمال الاسم بعد لولا وهذا ما ذهب إليه الكوفيين[٢].

٢. إعمال الاسم بالابتداء بعامل معنوي، وهذا ما ذهب إليه البصريون[٣].

وفي هذه المسألة احتجاج كلا الفريقين بالأدلة العقلية، والمنطق، والاستعمال الطبيعي للغة، واعتمادهما على الشاهد اللغوي من أشعار العرب الأوائل، والشاهد القرآني، والاستعمال اللغوي الشائع والقياس.

وكلتا المدرستين متفقتان على رفع الاسم بعد [لولا] لكن اختلافهما وقع في عامل الرفع كما حصل في مسألة رفع المبتدأ أو الخبر سابقا. وهي مسألة ليس لها دور في واقع الاستعمال اللغوي، ويمكن إدراج هذا الخلاف في مسألة الأدوات المختصة عند الكوفيين وغير المختصة في رأي البصريين كما أن الخلاف ذو علاقة بفكرة الأدوات العاملة [المختصة] والمهملة [غير العاملة] وهي فرع من نظرية العامل عند النحاة العرب القدماء.

٣. المسألة الحادية عشر: القول في عامل النصب في المفعول به:

من خلال دراسة هذه المسألة نجد صاحب كتاب الإنصاف يورد جميع الاحتمالات الرياضية على النحو الآتي:

---

[١] ينظر: الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، ص٧٠.
[٢] ينظر: المصر السابق، ص٧٠-٧١.
[٣] ينظر: المصدر السابق،ص١٧٦

١. العامل في نصب المفعول هو الفعل والفاعل جميعا.

٢. العامل في نصب المفعول هو الفاعل.

٣. العامل في المفعول هو معنى المفعولية.

٤. العامل في الفاعل والمفعول هو الفعل.

ومسألة العامل في نصب المفعول به هي مسألة تنتمي للتفكير النحوي النظري، وفد أثارت هذه المسألة الكثير من النقاش بين معارض ومؤيد.

فنجد الكوفيين يحتجون بأنَ العامل في المفعول به النصب الفعل والفاعل جميعا نحو [ضرب زيدٌ عمراً] وقد اعتمدوا على ترتيب الجملة، حيث يقع المفعول به بعد الفاعل والفعل، وقد اعتمدوا على أنَ الفعل والفاعل في الجملة عمدة لا يمكن الاستغناء عنهما، لذلك عللوا سبب نصب المفعول به من خلال الفعل والفاعل معا.

حجج الكوفيون في تفسير العامل في نصب المفعول به هي[١]:-

١. وجود الفاعل متصلا في الأفعال الخمسة، ولولا أنَ الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلاَ ما جاز أنْ يقع إعرابه بعده.

٢. تسكين لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل نحو: (ضربت، وذهبت) لئلا يجتمع في كلامهم أربع حركات متواليات في كلمة واحده.

٣. اتصال الفاعل في [حبذا] في الفعل، فركبوا (حبَ) وهو فعل مع (ذا) وهو اسم فصارا بمنزلة شيءٌ واحد.

[١] ينظر: الأنباري، الإنصاف، ج١، مصدر سابق، ص٨١ .

٤. يلحق الفعل علامة تأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً،فلولا أنَه يتنزل بعضه وإلاَ لما ألحق علامة التأنيث.

٥. إلغاء ظننت من جملة "زيد ظننت منطلق"فلو أن الفاعل بمنزلة المفرد وإلا لما جاز إلغاؤها.

٦. قالوا للواحد "قفا"على التثنية فهذا بمنزلة شيء واحد، لذلك لابد من وجود المفعول بعدهما ومنصوب بهما.

ومن خلال المسألة نجد البصريين يحتجون بأنَ العامل هو الفعل؛ لأنَ الفاعل اسم والإسم لا يعمل فمن الواجب أن لا يكون عاملا في المفعول.

يحتج خلف الأحمر بأنَ المفعول ينصب بالمفعولية، والفاعل ينصب بالفاعلية، فظاهر هذه الجملة الفساد وذلك من خلال جملة "مات زيد" فيجب أن ينصب زيد على المفعولية، وقولك "ضرب زيد"يجب أن لا يرتفع ما لم يسم فاعله[١].

وإذا تفحصنا خلاف النحاة في ناصب المفعول به وجدناهم يتفقون على وجود عامل، فجميع المدارس تقر بنصب المفعول وتختلف في عامل النصب، حسب تصور النحاة وحسب تصور العقل الإنساني ومعرفة العلل.

ويرى الدكتور تمَّام حسان رفض فكرة العامل في عمل سابق له، فالحقيقة أنَ لا عامل، إنَّ وضع اللغة يجعلها مُنَظمة من الأجهزة، فكل جهاز متكامل مع جهاز أخر، فمثلا المفعول به جاء منصوبا ليس لسبب منطقي وإنما العرف ربط بين فكرة النصب والمفعول به[٢].

---

[١] ينظر: حسان تَمام، تعليم النحو بين النظرية والتطبيق، مجلة المناهل، ع٧، ١٩٧٦، المغرب، ص١١٤.
[٢] ينظر: العمايرة، خليل أحمد، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ودوره في التحليل اللغوي، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٠.

وفي هذه المسألة ذكر الدكتور حسن الملخ خمسة آراء مختلفة ومتفاوتة في تحديد عامل النصب، وكلها مبنية على الإيمان بوجود عامل ما يفسر نصب المفعول، حتى خلف الأحمر عندما أغرب في رأيه ذهب إلى عامل الشيء معنى موقعه الوظيفي في الجملة، فهو لم يقتنع بعامل ملفوظ إلى تقدير عامل من موقع الإعراب النحوي للكلمة[١].

المسألة [١٢]: القول في ناصب الاسم المشغول عنه:

يمكن إجمال الآراء التي عرضها صاحب الإنصاف في مسألة ناصب الاسم المشغول عنه على النحو الآتي:-

١. الاسم منصوب بالفعل الواقع على الهاء.

٢. الاسم منصوب بفعل مقدر.

والاختلاف هنا في تحديد العامل وليس في عامل النصب فهو يعتمد على التحليل المنطقي وليس على واقع استعمال اللغة.

يذكر الأنباري الاشتغال ضمن المسائل المختلف عليها ويضعه تحت عنوان القول في ناصب الاسم المشغول عنه والاختلاف الذي يورده هو اختلاف في عامل النصب في الاسم المشغول عنه.

ووضع الزمخشري الاشتغال ضمن باب ما ينصب من الأسماء، فهو يتكلم في أحوال نصب الاسم المشغول عنه فهو إما ان يكون مختارا أو لازما[٢].

إنَ الخلاف قائم على فكرة الاشتغال، وهو كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلق لو سلط عليه هو أو مناسبة لنصبه نحو: زيدا ضربته، وزيدا مررت به.

---

[١] ينظر: ملخ، حسن خميس، العقل النحوي، عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠١٨، ص٥١٣.
[٢] ينظر: الزمخشري، المفصل، مصدر سابق، ص٦٨.

والاشتغال يقوم على فكرة حذف الفعل الذي قام بالعمل في الاسم المتقدم، ويسميه النحاة بالعامل، وقد تعددت آراء النحاة القدامى والمحدثين في عامل النصب في الاسم المشغول عنه نظرا لقيام باب الاشتغال على فكرة العامل.

وإنَ الاشتغال من الأبواب النحوية التي لم تسلم من هجوم ابن مضاء القرطبي حين هاجم العامل ومظاهره ومنها الاشتغال؛ حيث يعكس طبيعة المذهب الظاهري الذي اعتنقه، فهذا المسلك يتلخص في إخضاع المسائل النحوية لمعايير الفقه الظاهري[١].

اتفق ابن مضاء مع النحاة في كثير مما ذكره في باب الاشتغال، فقد قال في ترجيح الاسم المشغول عنه "فإن كان أمرا أو نهيا فالاختيار معه النصب ويجوز رفعه كقوله: زيدا ضربته، كذلك "وزيدا اضرب غلامه"، "وزيدا امرر بغلامه"، والنهي كالأمر،فما الذي أضافه ابن مضاء على قول الاشموني في شرحه ابن مالك: "واختير نصب قبل فعل ذي طلب"[٢].

من خلال دراسة رأي سيبويه في حديثه عن الاشتغال ندرك أنَ النحاة قد وضعوا معايير يسيرون عليها، وقواعد يهتدون بها مستدلين عليها بالاستعمال اللغوي عند العرب، وليست مبنية على التقدير المتعسف والافتراض[٣].

إنَ المنهج الذي سار عليه النحاة في تقدير المحذوف يقترب كثيرا من المنهج التحويلي، فالبحث عن المحذوف وتفسيره يدل على أنَ النحاة العرب لم يقفوا عند الأداء الشكلي للألفاظ في التراكيب المختلفة[٤].

---

[١] ينظر: القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف دار المعارف، القاهرة، ط٢، د.ت، ص٧٧-٧٨.
[٢] ينظر: عيد ،محمد، أصول النحو العربي، مصدر سابق، ص١٣٠-١٣١.
[٣] ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٣.
[٤] ينظر: محمد، أحمد علي، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ط١،١٤١١هـ،١٩٩١، دار الثقافة، ص١٢٠-١٣٤.

المسألة الثالث عشرة: القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع:

أورد صاحب الإنصاف جميع الآراء على النحو الآتي:

١. إعمال الفعل الأول أولى ونسبه إلى الكوفيين[١].

٢. إعمال الفعل الثاني أولى ونسبه إلى البصريين[٢].

احتجّ الكوفيون بالسماع، ومن شواهدهم قول عمرو بن أبي ربيعة[٣]:

إذا هي لم تَسْتَكْ بِعُود أراكَة تُنُخِّلَ فاسْتَاكَتْ بِهِ عُوْدُ إسحَلِ

فالشاهد هنا إعمال الفعل "تنخل"في المعمول عود ولم يعمل "فاستاكت "بدليل ارتفاع المعمول

وقال امرؤ القيس[٤]:

فَلَو أَنَّ ما أَسعى لِأَدنى مَعيشَةٍ كَفاني وَلَم أَطلُب قَليلٌ مِنَ المالِ.

فالشاهد في هذا البيت إعمال الأول من الفعلين مراعاة للمعنى.

وقد استدلوا بأدلة عقلية وهي أنَ العامل الأول أسبق في العمل، وهو موافق لما أجمعت عليها العرب في مراعاة السابق من وجوه عدة وهي:

---

[١] ينظر: كتاب، الإنصاف، ج١، مصدرسابق، ص٨٤-٨٥.

[٢] ينظر: كتاب الإنصاف، مصدر سابق، ج١،ص٨٦

[٣] الشاهد لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه، ص ٣٣٩، سيبويه، الكتاب ٤٠/١، وشرح المفصل٧٩/١، ص١١٣، والإيضاح، ص٦٨، وهو في الشمنتري٤٠/١لابن أبي ربيعة وعن الأصمعي أنه لطفيل القنوي، في ديوانه ص٦٥، والسيرافي١٣٧، وهو بلا نسبة في الأشموني ١٠٥/٢ والدرر ٤٦/١ والهمع ٦٦/١.

[٤] الشاهد لامرىء القيس، الديوان،ص٣٩، سيبويه والشنتمري ٤١/١والدرر١٤٤/٢ والمفصل، ص١٣، الموشح، ص٢٦، الإنصاف، ص٥٧، الخزانة١٥٨/١، السيوطي١١٨،٢٩٧ وهو بلا نسبه في الهمع ١١٠/٢والإيضاح، ص٦٧، المقتضب٧٦/٤، شرح شذور الذهب٢٢٧، الأشموني ٩٨/٢.

١. عند اجتماع القسم والشرط فإن جواب السابق منهما مغن عن جواب الثاني.

٢. إعمال "ظن" وأخواتها إن تقدمت، وإهمالها إن تأخرت.

ويرى البصريون أنَ العامل الثاني هو الأولى بالعمل لقربه من المعمول، وقد اعتمدوا على كثرة الاستعمال والسماع، ومن شواهدهم قوله تعالى: (آتوني أفرغ عليه قطرا) (سورة الحاقة /١٩) فالشاهد هنا إعمال الثاني وإلاَ تغير المعنى وأصبح "آتوني أفرغه عليه قطرا".

وكذلك استشهدوا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم "إن الله لعن أو غضب على سبط من بني إسرائيل فمسخهم[١] فهنا اعمل الثاني ولم يعمل الأول.

بعد عرض آراء البصريين والكوفيين أنَ ما احتج به البصريون هو الأرجح؛ وذلك لكثرة الاستعمال واستفاضة السماع، فقد جاء إعمال الثاني أكثر من الأول في أفصح الكلام وهو كلام الله عز وجل، ولم يرد في القران الكريم إعمال الأول.

وقال الرضي: "ولا شك مع الاستقراء أنَ إعمال الثاني أكثر في كلامهم، ويرجح إعمال الثاني، لأنه أقرب إلى المعمول ،وهذا ما يقبله العقل والقياس، فالعامل الثاني غير مفصول عن عامله فهو أولى بالعمل فيه لقربه منه واتصاله به، أما ما احتج به الكوفيون من الشواهد فهو دليل على جواز إعمال الأول لا دليل على أولوية إعماله[٢].

وترى الباحثة أنّ النحاة قد احتكموا إلى الشاهد النحوي في هذه المسألة.

---

[١] ينظر: مسند أحمد مسند أبي سعيد ألخدري، ٦٢/٣، وصحيح مسلم، كتاب الصيد، باب إباحة الضب ١٥٤٦/٣.
[٢] ينظر: شرح الرضي على الكافية، ٢٠٥/١.

و من آراء النحاة في مسألة التنازع:

رأي أبي عمر الجرمي(ت٢٥٥هـ):

إنَ أبا عمر الجرمي كان يأبى التعقيد في النحو وكثرة التقديرات، ومما يؤكد ذلك عنده أنَه كان يمنع التنازع في الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة، وينبغي أن يقتصر في الباب على السماع والقياس عليه دون الإتيان بصورة معقدة[١].

وكذلك رأي ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ):

درس ابن مضاء التنازع في النحو ليصور ما تجره نظرية العامل من رفض بعض أساليب العرب، وأنَ يضع النحاة مكانها أساليب لا تعرفها العربية، فإنهم يرفضون في باب التنازع صورا من التعبير دارت على ألسنة العرب وذلك أنَهم يعبرون بعاملين ثم يأتون بعدهما بعامل واحد[٢] على نحو "قام وقعد إخوتك"فقد رفض النحاة هذه الصورة لأنَه لا يصح أن يجتمع عاملان على معمول واحد، وعليه فإن ما تعمل الأول وتضمر الثاني أو تعمل الثاني وتضمر الأول.

رأي ابن مالك:

يرى إنَّ إعمال البصريين للثاني هي: كثرة الضمائر إذا أعملنا الأول ثم تأخير المتعلقات بالأول بعد الثاني ،وقد لاحظ ابن مالك في شرحه على التسهيل أنَ إعمال الثاني جاء كثيرا في كلام العرب.

---

[١]ينظر: ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، ١١١٩، ط٧، القاهرة، ج،م.ع، ص٣٠٤-٣٠٦.
[٢] ينظر: المصدر السابق، ص٣٠٥.

رأي الدكتور شوقي ضيف:

إنَ باب التنازع هو من افتراضات البصريين والكوفيين، وأنه جرى بأن يُحذف من النحو إذ يعرض صوراً من التعبير لا تجري في العربية ولا نطق بها العرب[١].

فهذا القول ليس مقنعاً، والأدلة التي قدمها ليست مرضية؛ لأنَ أمثلة التنازع في التنزيل وفي كلام العرب.

وترى الباحثة أنَّ النحاة يحاولون بيان مذهبهم في مسألة التنازع من خلال نصوص لا صلة لها باللغة العربية فصاحةً وتعاملاً مما يدل على أنَ المعالجة عقلية خالصة، ليست على أساس لغوي بمقدار ما هي مبنية على أمثلة متخيلة لتأييد وجهة نظر عقلية خالصة تختلف من مذهب إلى مذهب نحوي آخر.

المسألة التاسعة عشر: القول في العامل في الخبر بعد ما النافية النَصب:

من خلال دراسة آراء النحاة في كتاب الإنصاف نجد أن صاحب الإنصاف قد ذكر كل الاحتمالات الرياضية الممكنة على النحو الأتي:

١. إعمال (ما) في الخبر ونصبه بحذف حرف الخفض، ونسبه إلى الكوفيين[٢].

٢. إعمال (ما) في الخبر ونصبه بها، ونسبه إلى البصريين[٣].

---

[١] ينظر: المصدر السابق نفسه، ص٣٠٤-٣٠٦ .
[٢] ينظر: كتاب الإنصاف مصدر سابق، ص ١٦٥-١٧٣.
[٣] ينظر: المصدر السابق، ص ١٦٥-١٧٣.

ومسألة العامل في الخبر بعد ((ما) النافية النصب) هي مسألة تخص النظر اللغوي المحض، ولا علاقة له بواقع استعمال اللغة، وهي تنتمي للتفكير النحوي النظري خاصة ما يتعلق بفكرة العامل، التي شغلت النحو العربي منذ نشأته.

بعد التأمل في حجج الفريقين نجد أن مذهب البصريين هو الراجح من خلال (ما) تشبه في النفي. ونفي ما في الحال، ودخولها على المبتدأ والخبر، ودخول الباء في خبرها كما اعتمدوا على السماع.

أما القول بانتصاب الخبر بنزع الخافض، فإنه يدخله الاعتراض، لأنَ حرف الجر في هذا الموضع ليس بأصل وإنَما زائد، وحرف الجر الزائد لا يؤدي بالضرورة، إلى النص وقد استشهدوا بقوله تعالى: (كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا) (سورة الرعد ،٤٣) فلو حُذف حرف الجر لقيل: كفى الله.

المسألة الثلاثون: القول في عامل النصب في المفعول معه:

من خلال دراسة المسألة يمكن الخلوص إلى ما يلي:

١. إعمال المفعول معه على الخلاف، ونسبه إلى الكوفيين[١].

٢. إعمال المفعول معه بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، ونسبه إلى البصريين[٢].

٣. إعمال المفعول معه بانتصاب الظرف، ونسبه إلى الأخفش[٣].

٤. إعمال المفعول معه منصوب بفعل محذوف، ونسبه إلى الزجاجي[٤].

---

[١] ينظر: ،كتاب الإنصاف، مصدر سابق، ص٢٤٨-٢٥٠١.
[٢] ينظر: المصدر السابق، ص٢٤٨-٢٥٠.
[٣] ينظر: المصدر السابق نفسه.
[٤] ينظر: المصدر السابق نفسه.

إنَّ مسألة العامل في المفعول معه مسألة تخص النظر اللغوي المحض، ولا علاقة لها بواقع استعمال اللغة، وهي تنتمي للتفكير النحوي النظري، فنجد أَنَه قد اختلف النحاة في عامل النصب في المفعول معه، نحو "استوى الماء والخشبة ""وما صنعت وأباك ".

فالكوفيون يرون أنَ المفعول معه منصوب على الخلاف؛ لانَّ الفعل لا يحسن تكريره فالاسم منصوب على الخلاف لان الفعل لم يعمل فيه[١].

بينما البصريون يرون أنَ المفعول معه منصوب بالفعل؛ لانَ الفعل قوي بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه.

ونجد الأخفش يرى أنَ المفعول ينتصب انتصاب الظرف، فالواو قي قمت وزيدا أي مع زيدا وعندما حذفت وضع الواو وانتصب الاسم الذي بعدها على الظرفية وهو ضعيف لانَّ استوى الماء والخشبة ليس ظرفا.

وذهب الزجاج أنَ المفعول معه منصوب بفعل محذوف، فإنَّ الفعل يعمل في المفعول وبينهما فاصل.

والعامل في المفعول معه هو الفعل الذي قبله بتوسط الواو؛ لأنَّ الفعل وإن كان في الأصل غير متعد فإنَّه يتعدى بالواو كما يتعدى بالهمزة وحرف الجر، فالحجة في الترجيح وجود النظير[٢].

---

[١] ينظر: الفراء، معاني القرآن،٣٤/١.

[٢] ينظر: الوليدي، منصور صالح، الخلاف النحوي في المنصوبات، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، ط١، ٢٠٠٦، ص٣٠.

مسألة الرابعة والثلاثون: القول في عامل النصب في المستثنى:

يذكر صاحب كتاب الإنصاف جميع الاحتمالات في هذه المسألة ويمكن عرضها على النحو الآتي:

١. إعمال إلاّ في المستثنى النصب، ونسبه إلى الكوفيين[١].

٢. إعمال الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلا في المستثنى، ونسبه إلى البصريين[٢].

ومسألة العامل في المستثنى هي مسألة ترتبط بالتفكير النحوي النظري؛ فنجد أن كلاً من الفريقين يقوم بإبراز الحجة مقابل الحجة من أجل إثبات ما يدافع عنه، فهم لا يختلفون في الأصل وإنما يختلفون في طريقة التحليل وكل ذلك عائد إلى سبب عدم القدرة على تحديد العامل، لأنَ المستثنى موجب الحكم بالإتيان بعد نفيه عن المستثنى منه فنصب لمخالفته إياه[٣].

المسألة الخامسة والخمسون: واو ربَ، هل هي التي تعمل الجر:

من خلال هذه المسألة نجدُ آراء النحاة على النحو الآتي:

١. إعمال الخفض في النكرة من خلال واو "ربٍ"ونسبه إلى الكوفيين[٤].

٢. إعمال الخفض من خلال "ربَ" المقدرة وليست واو "ربٍ" ونسبه إلى البصريين[٥].

العامل في واو "ربٍ" ينتمي للاجتهادات وتخريجات آراء النحاة، فهي تنتمي للتفكير النحوي وليست لها علاقة في واقع استعمال اللغة.

وفي هذه المسألة يظهر التحكم القائم على الاحتمالات لا على واقع استعمال اللغة.

---

[١] ينظر: الإنصاف، مصدر سابق، ج١، ص٢٦٠-٢٦٨.
[٢] ينظر: الإنصاف، مصدر سابق، ج١، ص٢٦٠-٢٦٨.
[٣] ينظر: العمايرة، خليل، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، مصدر سابق، ص٦٢.
[٤] ينظر: الإنصاف، مصدر سابق، ص٣٧٦-٣٧٧.
[٥] ينظر: المصدر السابق.

المسألة السادسة والخمسون: القول في إعراب الاسم الواقع بعد مذو"منذ":

كان عقل الأنباري عقلا فذا فقد نظم واستنبط جميع القوانين والاحتمالات الممكنة في هذه المسالة، ويمكن الخلوص إلى ما يلي:

١. ارتفاع الاسم بعد مذ ومنذ بفعل محذوف مقدر ونسبه إلى الكوفيين[١].

٢. ارتفاع الاسم بعد مذ ومنذ بمبتدأ محذوف مقدر ونسبه إلى البصريين[٢].

٣. ارتفاع ما بعدهما لأنه خبر عنهما وهما اسمان مبتدآن ونسبه إلى الفراء[٣].

احتجَ الكوفيون بأن مذ ومنذ حرفان مركبان وهي بمعنى الذي بلغة طيييء فالاسم يرتفع بعدهما بتقدير فعل محذوف، كذلك يحتجون بقول العرب فمنهم من يقول منذ بالضم ومنهم من يقول منذ بالكسر، أما الفراء فيحتج بلغة طيييء وهي لغة شاذة ولا يعرج عليها في استخدامهم لـ(ذو) في العقلاء وغير العقلاء.

ونجد البصريين قد يحتجون بأن مذ تحل محل الأمد فهي تقوم ما قام مقامه.

ويرى الدكتور حسن الملخ في مسألة "مذ ومنذ" أنَ خطأ الكوفيين يسير لأنَه قائم على الافتراض التاريخي غير المؤيد بسند قاطع، ولكن رد البصريين عليهم أشار بوضوح إلى سيطرة فكرة أدلجة التاريخ في الأخذ بالتطور اللغوي للعربية[٤].

---

[١] ينظر: المصدر السابق، ص٣٨٢-٣٩١.
[٢] ينظر: الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، ٣٨٢-٣٩١.
[٣] ينظر: الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، ٣٨٢-٣٩١.
[٤] ينظر: الملخ، حسن خميس العقل النحوي، مصدر سابق، ص٢١٠.

المسألتان الثالثة والسبعون والرابعة والسبعون: القول في إعراب الفعل المضارع ،والقول في رافع الفعل المضارع:

اللغة العربية بحر واسع من خلال دراسة هذه المسألة يمكن الخلوص إلى ما يلي:

١. ارتفاع المضارع لتعريته من العوامل اللفظية ونسبه إلى الكوفيين[١].

٢. إعمال المضارع وقيامه مقام الاسم وذلك من وجهين أولهما من خلال العامل المعنوي والوجه الثاني قيام مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله ونسبه إلى البصريين[٢].

٣. ارتفاع المضارع بالزوائد في أوله ونسبه إلى الكسائي.

وكلا الفريقين متأثر بفكرة العامل وقوة العامل والعلة الأولى، التي لها أثر في الحركة الإعرابية والحقيقة أنَ هذا ليس له أثر في الاستعمال اللغوي، فالمضارع مرفوع لتعرية من العوامل اللفظية أو لقيامه مقام الاسم.

المسألتان الخامسة والسبعون والسادسة والسبعون: عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية وبعد فاء السببية[٣]:

من خلال دراسة المسألتين السابقتين نجد آراء النحاة على النحو الآتي:

١. إعمال النصب في الفعل المضارع على الصرف أو الخلاف، ونسبه إلى الكوفيين[٤].

٢. إعمال النصب في الفعل المضارع من خلال التقدير ب(أنَ)، ونسبه إلى البصريين[٥].

---

[١] ينظر: الانباري، أبوالبركات، الإنصاف، مصدر سابق، ج٢، ص٥٤٩-٥٥٠.
[٢] المرجع السابق، ص٥٥١-٥٥٢.
[٣] ينظر: الأنباري، أبوالبركات، مصدر سابق، ج٢، ص٥٥٥-٥٥٩.
[٤] ينظر: المصدر السابق، ج٢، ص٥٥٥-٥٥٩.
[٥] المصدر نفسه، ص٥٥٥-٥٥٩.

٣. إعمال النصب من خلال أنَ (الواو) هي الناصبة بنفسها لخروجها عن باب العطف، ونسبه إلى الجرمي[١].

وقد حاء في شرح ابن عقيل أن الواو ليست في حالة نيابة لوجود غيرها من الحروف ،ذلك أنَ النيابة لا تعمل إلاّ إذا جاءت في حالة تلازم دائم معدوم مع الواو لوجود غيرها من أدوات التعويض عن أن المحذوفة[٢].

والمعنى هو الذي نصب هذا الاسم، فقد كانت الحركة الأعرابية أداة طيعة على لسان العربي في عصر السليقة اللغوية يستخدمها للتعبير عمّا في نفسه، فلما أراد الجمع غيّر معنى الجمع، فإنه غير الحركة إلى النصب ليفيد معنى المعيَة بأقصر عبارة وأوجز لفظ.

المسألة السابعة والسبعون: هل تعمل "إنَ "المصدرية محذوفة من غير بدل:

نجد آراء النحاة في هذه المسألة كما هو آتٍ:

١. إعمال (أن) الخفيفة في نصب الفعل المضارع مع الحذف من غير بدل، ونسبه إلى الكوفيين[٣].

٢. عدم الإعمال مع الحذف من غير بدل، ونسبه إلى البصريين[٤].

٣. وحجج المدرستين هي حجج عقلية ليست لها علاقة بواقع استعمال اللغة، فهي تعود إلى التفكير النحوي النظري لتلك المدارس.

---

[١] ينظر: الأنباري، أبوالبركات، مصدر سابق، ص٥٥٥-٥٥٩

[٢] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، مصدر سابق،ج٢،ص٣٢٥-٣٣٤

[٢] المصدر نفسه،ص٥٥٥-٥٥٩

[٣] ينظر: الأنباري، أبوالبركات، الإنصاف، مصدر سابق، ج٢،ص٥٥٩-٥٧٠.

[٤] ينظر: الأنباري، أبوالبركات،الإنصاف،مصدر سابق،ج٢،ص٥٥٩-٥٧٠.

المسألة الرابعة والثمانون: عامل الجزم في جواب الشرط:

من النظر في كلام صاحب الإنصاف يمكن استنتاج ما يلي:

١. إعمال الجزم في جواب الشرط على الجواز ونسبه إلى الكوفيين[١].

٢. إعمال الجزم في جواب الشرط وفعل الشرط من خلال حرف الشرط، ونسبه إلى البصريين[٢].

٣. إعمال الجزم من خلال الوقف، ونسبه إلى المازني[٣].

والصواب أنَه مجزوم بحرف الشرط الذي يتحكم في ركنيّ العبارة الشرطية، ولا يجوز أنْ يعمل فعل في فعل كما لا يجوز أنْ يعمل فيه عاملان، كما لا يجوز إلا اعتداد بالوقف فهو عارض وقد لا تنتهي عبارة الشرط عند فعل الجواب وحده[٤].

والاختلاف في حجج المدرستين ينتج عن الاختلاف في تطبيق نظرية العامل كذلك القياس على الشاذ الذي لا يقاس عليه فقولهم "حجر ضب خرب" محمول على الشواذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ولا يقاس عليه.

---

[١]ينظر: الأنباري، أبوالبركات، مصدر سابق، ص٦٠٢-٦١٥

[٢] ينظر المصدر السابق نفسه،ص٦٠٢-٦١٥

[٣] ينظر المصدر السابق نفسه،ص٦٠٢-٦١٥

[٦] شرح ابن عقيل،ج٢،مصدر سابق،ص٣٣٧-٣٥١ .

مسألة الخامسة والثمانون: عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد "إن" الشرطية:

من استعراض آراء النحاة التي يذكرها الأنباري يمكن الخلوص إلى جميع الاحتمالات لرياضية على النحو الأتي:

١. إعمال الاسم المرفوع بعد إن الشرطية من غير تقدير فعل ونسبه إلى الكوفيين[١].

٢. إعمال الاسم المرفوع بعد إن الشرطية بتقدير فعل ونسبه إلى البصريين[٢].

٣. إعمال الاسم المرفوع بالابتداء ونسبه إلى أبي الحسن الأخفش[٣].

وترى الباحثة أن ما احتج الكوفيون من جواز تقديم المرفوع مع "إن" خاصة لقوتها لأنها الأصل في باب الجزاء دون غيرها من الأسماء والظروف التي يجازي بها، فيرد عليه بأن ذلك لا يدل على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه لأنه لا نظير له في كلام العرب.

---

[١] ينظر: الإنصاف ، ج٢ ، ص ٦١٠-٦٢٠

[٢] ينظر: المصدر نفسه، ص ٦٠٥

[٣] ينظر: المصدر نفسه، ص ٦٠٦

الفصل الثاني

مسائل الرتبة في العربية

مفهوم الرتبة:

الرتبة لغة: هي المكانة والمنزلة، يقال رتّب الشيء أي ثبت ولم يتحرك، رتب رتوب الكعبة أي انتصب انتصابه، ورتبه ترتيبا: أثبته[١].

الرتبة اصطلاحا: الموقع الأصلي الّذي يجب أن تتخذه الوظيفة النحوية بالنسبة للوظائف الأخرى المرتبطة بها بعلاقة نحوية تركيبية، (الرتبة) فهي وصف لمواقع الكلمات في التركيب[٢].

ضوابط الترتيب

الإنسان عندما يتكلم يختار من لغته، وهذا الاختيار مضبوط بقواعد الاختيار، أو قواعد التبادل المعجمي في المواقع التركيبية، وهي الضابط المعنوي والضابط اللفظي، وبعد الاختيار يأتي التأليف، وتندمج العمليات في ذهن الإنسان، ثم يتحول تلقائيا إلى نشاط لغوي محسوس نسميه الكلام.

وعملية تأليف الجمل تنظمها رتب تختلف في اللغة الواحدة، إلاّ أنّ التغيرات ليست اعتباطية أو غير محددة، بل هناك ما يدل على وجود قيود على رتب المكونات الكبرى والصغرى، فالكلمات لا

---

[١] ينظر:ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين م حمد بن مكرم، لسان العرب، ط١، بيروت، ١٩٩٠، مادة، رتب.
[٢] ينظر: النجار، لطيفة، دور البنية الصرفية،ص١٩٦.

تتوالى على شكل عشوائي، بل تخضع لانساق تركيبية مضطردة[١] يتحكم المعنى في الجزء الأكبر منها، ويتحكم اللفظ في القليل الباقي.

نلاحظ إنَ الكلمات تترتب في اللغة العربية وفق ضوابط معينة تتحكم في ترتيبها وحركة عناصرها وتتحكم أو تؤثر في الكلام المترتب نحويا ومعنويا، وأول هذه الضوابط ضابط المعنى وثانيهما ضابط اللفظ.

إنَ اللغة العربية لا يفرض فيها النحو نظاماً إجبارياً، ولا تتأثر العلاقة المنطقية التي بين الكلمات إذا تغير وضعها، فنقول: "يضرب زيدٌ عمرا" أو "يضرب عمرا زيد" أو "عمراً يضرب زيدٌ" فالجمل السابقة عُرِف الفاعل والمفعول والفعل، لأنَّ التحليل المنطقي لا يرى في ذلك اختلافاً لكنّها ليست على نفس الجودة، فهذا يؤكد إنّ اللغة العربية تسمح بتوليد عدد لا متناه من الأداءات ثم تخضع هذه الأداءات للقاعدة النحوية ليتم انتقاء الأجود أو الأفضل[٢].

تدعو النظرية الأفضلية التي تدور حول المبدأ المنطقي، الذي يقيم مستوى نجاح أصحاب اللغة في الوصول إلى القدر الأفضل من الأداء المتزن بمدى قدرتهم على تفريق الكتلتين من القوى المتمايزة.

والناظر في هذه النظرية يجد ارتباطها بالتداول الاستعمالي للغة وهي نوعان:

١. الأفضلية الاستعمالية: جريان اللغة على ألسنة أصحابها.

٢. الأفضلية القوا عدية: مطابقة القراءة للقاعدة النحوية وهي مدى مطابقة الاستعمال للقياس.

وتعد القراءة الأكثر تناسباً مع القاعدة هي الأفضل بل هي الجملة النواة.

---

[١] ينظر: الرمالي، ممدوح، العربية والوظائف النحوية،ص٢٢٠.

[٢] ينظر: عبابنة، يحيى، والزعبي، آمنة، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، دارة الكتاب الثقافي، أربد، ٢٠٠٥، ص١١٦-١١٨.

إنَ خصوصية الأفضلية في اللغة تنطلق من أوجه الاستعمالات النحوية المختلفة التي تنطلق من أفضلية الاستعمال الواردة عن العرب ثم أفضلية القواعد.

تعد كثرة الاستعمال والتداول معيارا جوهريا في الجنوح إلى بعض الظواهر، وإذا كان هناك خرم للقاعدة النحوية يعلل بالحفاظ على وزن البيت وقافيته.

هناك صراع بين الأنماط التي تذهب إلى إن اللغة العربية كانت تستخدم نمطين مثل "عمّ، عمّا"ثم حدث صراع بين النمطين وهيمن وساد أَحدهما على الأخر[١].

ويخضع الاستعمال اللغوي عادة لقواعد اللغة التي كشف عنها النحويون وهناك أداءآت لم تخضع للقاعدة بل يمكن القول بأنَها خالفت بنداً أو أكثر من بنود القاعدة وقد يكون الاستعمال دليلا على لغة من لغات العرب[٢].

ومجمل مسائل التقديم والتأخير يجب أن ينظر إليها من وجهة نظر الوظائف التداولية للغات بعامة، وللعربية خاصة من حيث إنها ذات بنية تركيبية حرة، وقد شغلت قضية العامل أنظار النحاة عن الوقوف على ما يقوم به التقديم أو التأخير من دلالات، ألمح إليها البلاغيون ولم تلق عناية النحاة كما يجب.

لقد وقفت على بعض المسائل الخلافية التي تعتمد على الرتبة في التقديم والتأخير في كتاب الإنصاف ومنها:

---

[١] ينظر: عبابنة ،يحيي، والزعبي ،آمنة، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، دار الكتاب الثقافي،اربد،٢٠٠٥،ص١١٧-١١٨.
[٢] ينظر: المصدر السابق، ص١١٨.

المسألة التاسعة: هل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه؟

من خلال النظر في هذه المسألة يمكن استنتاج ما يلي:

١. منع تقديم الخبر على المبتدأ مفردا كان أو جملة، ونسبه إلى الكوفيين[١].

٢. أجاز تقديم الخبر على المبتدأ، ونسبه إلى البصريين[٢].

وترى الباحثة أنَّ المسألة لا تتعلق بتقديم الخبر على المبتدأ إنما تتعلق بنقل المبتدأ إلى موقع يسميه احمد المتوكل موقع يقوم بوظيفة تداولية كموقع الذيل[٣].

وهو الموقع الذي يقوم بوظيفة معلومة توضح معلومة داخل جملة أو تعدلها أو تصححها، تأتي لثلاثة أغراض منها:

١. التوضيح: عندما يعطي المتكلم معلومة فيشعر بأنَها غير واضحة فيوضحها بإيراد الذيل مثال(قام أبوه، زيد).

٢. التعديل: عندما يعطي المتكلم معلومة فيلاحظ أنها غير دقيقة فيسوق الذيل للتعديل مثال(قرأ محمد الكتاب، نصفه).

٣. التصحيح: عندما تكون المعلومة غير صحيحة فيسوق الذيل للتصحيح مثال: (قرأ أحمد الكتاب بل القصة).

وهو ما يمكن التعويل عليه في حلِ إشكال إعراب الاسم الواقع بعد الفعل في ما دعوه بلغة (أكلوني البراغيث)، حيث إنَّ البراغيث مبتدأ مؤخر.

---

[١] ينظر: الأنباري، أبوبركات، الإنصاف، مصدر سابق، ج١، ص٦٥-٧٠.
[٢] ينظر: المصدر نفسه، ص٦٥-٧٠.
[٣] ينظر: المتوكل،أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية،٩-١٥، ٢٨، ١٤٧.

وبناء على ذلك فالذيل يعرب بالرفع إذا كان مبتدأ مؤخرا ،ويعرب حسب ما قبله في ما سوى ذلك.

نستنتج أنَّ الوظيفة التداولية للمبتدأ هي الوظيفة التركيبية للمبتدأ في النحو العربي، الذي يكون خبره جملة اسمية أو فعلية. أما إذا كان خبره مفردا أو شبه جملة فإنَّه يحمل الوظيفة التركيبية للفاعل في النحو الوظيفي، فيأتي المبتدأ لتحديد مجال الخطاب، ثم يساق الخطاب بعده.

البصريون والكوفيون في إجازتهم ومنعهم لتقديم الخبر على المبتدأ لم يعتمدوا على منطقهم وتفكيرهم، إنَما هي مسائل تختص بواقع الاستعمال. فالبصريون اعتمدوا على كلام العرب وأشعارهم كقولهم (في بيتهِ يُؤتى الحَكَمُ) كذلك استشهدوا بقول الشاعر مالك بن خالد الهذلي:

فتًى ما ابنُ الأغَرِّ إذا شَتَوْنَا وحبُّ الزَّاد في شَهْرَيْ قُمَاح[1]

وموطن الاستشهاد في قوله: (فتى ما ابن الأغر) وقد تقدم المبتدأ على الخبر. فهنا ثبت جواز تقديم معمول خبر المبتدأ على المبتدأ. لأنَ رتبة العامل مثل رتبة المعمول.

كذلك نجد الكوفيين قد اعتمدوا في تفسيرهم على واقع استعمال اللغة، من خلال القرآن الكريم في قوله (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ) طه ٦٧وعلى الشعر العربي.

الأصل في المبتدأ التقديم لكن يجوز أن يتأخر وجوبا أو جوازا، أما الوجوب ليحقق الانسجام مع القواعد الأخرى كحق الصدارة لأسماء الاستفهام والشرط.

وأما الجواز دليل على تصرف الأصل وظاهرة حرية تصرف الأصل مشروطة بعدم التعارض مع أصول أخرى إذ تنتهي الحرية عند الاصطدام بأصل أخر ونستطيع عد الجواز توسعا في الأصل

---

[1] مالك بن خالد الهذلي، في شرح أشعار الهذليين ٤٥١/١، وذكره ابن منظور(قمح)ونسبه إليه٤٠١/٣، (سبح)٣٠٣/٣، وهو بلا نسبه في المخصص ١٣٤/١٦، والإنصاف، ص٤٦، واللسان(لوح)٤٢٣/٣.

بشرط حفظ الرتبة وعدم اللبس ،ولكن حدود التوسع تضعف شيئا فشيئا بسبب تطور اللغة، ومن ثم يصبح فروع الأصل وتصرفاته أشكالا بعيدة نسبيا عن مدى سيطرة الأصل كالتوسع في الظرف.

وتقديم الخبر على المبتدأ مؤخر لفظا ورتبة، وهو يأتي وفق معايير النظام اللغوي وضوابطه، ويحدد المواضع التي يجوز فيها التقديم والتي لا يجوز.

وترى الباحثة أنّ هذه المسألة هي تقوم على الإحتكام لا التحكم.

المسألة السبعة عشرة: القول في تقديم خبر ما زال وأخواتها عليهن:

الناظر في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في كتاب الإنصاف في مسألة تقديم خبر ما زال وأخواتها عليهنَ نجد الأنباري قد أورد جميع الاحتمالات في هذه المسألة على النحو الآتي:

١. جواز تقدم خبر ((ما زال)) عليها، ونسبه إلى الكوفيين، وأبو الحسن بن كيسان[١].

٢. منع تقدم خبر ((ما زال)) عليها ونسبه إلى البصريين، وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء[٢].

وليس للمجيزين مدخل استعمالي في تصحيح تقديم الخبر؛ لأن أدوات المعاني إن كانت للنفي وشبهه فهي أدوات مراقبة معجمية تمنع تقديم شيء عليها[٣].

ومدار الخلاف بين البصريين والكوفيين فيما أجازوا ومنعوا هي قضية تحكم، وليست احتكام، فقد خرجوا عن خطهم الذي ساروا علية بردّ الأحكام والظواهر إلى أصل واحد، فلا نجد في تفسيريهم شاهداً شعرياً أو وروداً في كلام العرب.

---

[١] ينظر: الأنباري، الإنصاف، ج١، مصدرسابق، ص١٥٥-١٦٠-

[٢] ينظر: المصدر نفسه، ص١٥٥-١٦٠.

[٣] ينظر: ملخ، حسن خميس، العقل النحوي، مصدر سابق، ص٤٩٤.

المسألة الثامنة عشرة: القول في تقديم خبر ليس عليها:

بعد دراسة المسألة يمكن الخلوص إلى النتائج الآتية :

١. منع تقدم خبر ليس عليها ونسبه إلى الكوفيين[١].

٢. جواز تقدم ليس عليها ونسبه إلى البصريين.

ومسألة تقديم خبر ليس عليها مسألة احتكام، وهي تخص واقع استعمال اللغة حيث منع الكوفيون تقديم خبر ليس عليها بناء على واقع استعمال اللغة، وكذلك احتج البصريون من خلال القرآن الكريم، والناظر في هذه المسالة يجد أنَها تدخل في الرتبة، حيث((ليس)) وحدة معجمية متحجرة غير متصرفة فتقبل تقديم خبرها عليها من الصفة المعجمية والمراقبة المعجمية منفكة عن التصرف وعن حركة العناصر النحوية تقديما وتأخيرا في الجملة العربية، فإعادة التركيب لا يمنع الاستعمال، فهي محولة عن الأصل مثال "قادما ليس الولد "محولة عن "ليس الولد قادما.

وهذا الخلاف اجتهادات وتخريجات وآراء مختلفة ينفرد بها النحاة، وهي من واقع استعمال اللغة، حيث استشهد البصريون بالقرآن الكريم على أنّ "ليس: "فعل وتعمل في خبرها كما استشهدوا بدخول ضمائر الرفع المتصلة عليها، وإنّ العربية تجيز الاستعمالات الآتية:

ليس زيد مجتهدا، وليس مجتهدا زيد، وزيد ليس مجتهدا، أما التركيب مجتهدا ليس زيد، فالعربية لا تجيزه وذلك لأَنّ"ليس"عنصر نفي، والنفي باستعماله يقصد به إسناد الخبر إلى المبتدأ فهو مسلط على الخبر وبالتالي لا يجوز تقديم خبر ليس عليها ولا علاقة لكون ليس فعلا متصرفا أو جامدا، وهذا يدخل في قضية قوة العامل وضعفه.

---

[١] ينظر: الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق،ص١٦٠-١٦٥.

ويقول ابن عقيل: ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها[١].

إنّ ظاهرة السماع التي وردت هي في الظرف والظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها، فلا يلزم من جواز تقديمها تقديم ما لم يثبت فيه الاتساع.

يظهر أنَ الذين قالوا بالجواز قد اعتمدوا على القياس كما هو واضح من أدلتهم، ثم إن السماع الذي استشهدوا به إنما هو في معمول الخبر، وليس في الخبر وقد دخله التأويل والاحتمال، وما تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

المسألة العشرون: القول في تقديم معمول خبر"ما"النافية عليها:

اللغة لابد لها من ضوابط وقوانين، فنجد صاحب كتاب الإنصاف قد أورد الخلافات على أساس هذه القوانين في هذه المسالة على النحو الآتي:

١. أجاز تقديم معمول خبر "ما"النافية عليها، ونسبه إلى الكوفيين[٢].

٢. منع تقديم خبر "ما" النافية عليها، ونسبه إلى البصريين[٣].

٣. منع تقديم من وجه وإجازته من وجه آخر، ونسبه إلى أبي العباس أحمد بن يحيي ثعلب[٤].

ومسألة تقديم معمول خبر"ما"النافية عليها مسألة تخص الرتبة، والتوسع في ذلك. فقد يعلل كل من البصريين والكوفيين دون الاحتكام إلى الشواهد أو إلى واقع استعمال اللغة. فهكذا قبل عقلهم ومنطقهم هذه المسألة ودلل عليها.

---

[١] ينظر: ابن عقيل ، بهاء الدين عبدالله، (٧٦٩)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك١/٢٥٨، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة دارالتراث، ١٩٩٩ ،ص ٢٥٤.

[٢] ينظر: الأنباري، أبوالبركات، الإنصاف، مصدر سابق، ص١٧٢-١٧٣.

[٣] ينظر: الأنباري، أبوالبركات، الإنصاف، ج١، مصدر سابق، ص١٧٢-١٧٣.

[٤] ينظر: مصدر نفسه، ص١٧٢-١٧٣.

والمتحكم في حركة تقديم الخبر داخل الجملة الخبر نفسه، لا ما النافية ولا مانع من تقديم الخبر وتأخيره ما دام العنصر النحوي العامل ذا مرجعية معجمية، ولهذا فرأي الكوفيين صحيح وإن كان المخالفون قد أغربوا بالنظر في المسالة من غير شواهد عند الطرفين وهو ما تدعوه هذه الدراسة النزوع إلى التحكم لا الاحتكام .. "[١].

المسألة الحادية والعشرون: القول في تقديم معمول الفعل المقصور عليه:

من خلال دراسة هذه المسألة يمكن الخلوص إلى ما يلي:

١. منع تقديم معمول الفعل المقصور عليه، ونسبه إلى الكوفيين[٢].

٢. جواز تقديم معمول الفعل عليه ونسبه إلى الكوفيين، وذهب إليه أبو العباس أحمد بن يحيي ثعلب من الكوفيين[٣].

ومجمل مسائل التقديم والتأخير يجب أن ينظر إليها من وجهة نظر الوظائف التداولية للغة العربية حيث إنّها ذات بنية تركيبية حرة.

"ذهب الكوفيون إلى تأويل فاعل محذوف تقديره أحد، وأجازه البصريون بحجة عدم ضرورة تقدير فاعل محذوف، ومنزعهم في الجواز صحيح، لأنّ تفريغ الاستثناء في تقدير الإهمال الأعرابي فكأن الجملة طعامك أكل زيد[٤].

أجاز الكوفيون ذلك من خلال واقع استعمال اللغة فاستشهدوا بالشعر في ذلك مما ورد في كلام العرب، بينما البصريون تحكموا تحكما عقليا ومنطقيا ليس له علاقة بواقع استعمال اللغة.

---

[١] ينظر: ملخ، حسن خميس، العقل النحوي، مصدر سابق، ص٤٩٥.
[٢] ينظر: الأنباري، أبوالبركات، الإنصاف، ج١، مصدر سابق،ص١٧٣-١٧٦.
[٣] ينظر: مصدر نفسه، ص ١٧٢-١٧٦.
[٤] ينظر: الأنباري، الإنصاف، ج١، مصدر سابق، ص١٨٥-١٨٩.

المسألة الثالثة والعشرون: القول في العطف على اسم "إنّ"بالرفع قبل مجيء الخبر:

اهتَم النحاة في جمع حججهم لإثبات قاعدتهم، فنجد النحاة قد ذكروا كل حجة ودليل ،وقد جمع الأنباري هذه الحجج في هذه المسألة على النحو الآتي:

١. أجاز العطف على موضع اسم "إنّ"بالرفع في كل حال، ونسبه إلى الكوفيين والكسائي[١].

٢. تقيد الجواز بعدم ظهور عمل"إنّ"، ونسبه إلى الفراء[٢].

٣. منع العطف على اسم "إنّ"قبل تمام الخبر، ونسبه إلى البصريين[٣].

اعتمد الكوفيون على السماع وذلك من خلال القران الكريم في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ) (سورة البقرة، آية ٦٢) كذلك استشهدوا بالشواهد الشعرية من شعر العرب واستدلوا بظاهر النصوص حيث جاء الاسم مرفوع مسبوقا بالواو بعد اسم "إنّ"وقبل خبرها، والشواهد صريحة وفصيحة.

فهذا المذهب أولى بالإتباع لصحة الشواهد وفصاحتها فهو لا يحتاج إلى تأويل أو تقدير.

بينما البصريون يحتجون من خلال التأويل والتقدير، فنجد البصريين والكوفيين قد احتكموا من خلال قواعد اللغة واستعمالها في لغة العرب.

المسألة السابعة والعشرون: القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه[٤]:

يتناول كتاب الإنصاف كلام العرب على أنَه مادة أساسية للاحتجاج والاستدلال فيقول في تقديم معمول اسم الفعل عليه ما يأتي:

---

[١] ينظر: الأنباري، أبوالبركات، الإنصاف، ج١، مصدر سابق، ص١٨٥-١٨٩.
[٢] ينظر: مصدر نفسه، ص١٨٥-١٩٥.
[٣] ينظر: مصدر نفسه، ص١٨٥-١٩٥.
[٤] ينظر: الأنباري، أبوالبركات، الإنصاف، ج١،مصدر سابق، ص٢٢٨-٢٣٥.

١. أجاز الكوفيون تقديم معمول اسم الفعل عليه.

٢. منع البصريون تقديم معمول اسم الفعل عليه.

وهذه المسألة لها علاقة بواقع استعمال اللغة، حيث اعتمد الكوفيون في حججهم للإجازة على النقل والقياس، وذلك نحو: "بكرا دونك"فهذه مسألة تخص التقديم والتأخير، فقد احتكموا إلى أَعز كتاب وأَعجز كلام وهو كلام الله تعالى بقوله: "كتاب الله عليكم "والتقدير "كتاب الله عليكم": أي الزموا كتاب الله.

كذلك احتجوا بالشواهد الشعرية من كلام العرب.

وإنَ العامل إذا كان ذا مرجعية معجمية يحرس معناه في المعجم العربي، فيجوز تقديم معمولة ما لم يمنع مانع.

وذكر الزبيدي إنَ مما أَجمع عليه الكوفيون أنَ ألفاظ الإغراء "عليك،وعندك، ودونك"يجوز تقديم معمولاتها عليها، لإجماعهم أنَها قامت مقام الفعل والفعل يجوز تقديم معمولة عليه[١].

والفعل العامل في الحال ذو مرجعية معجمية، تؤمن له السيطرة على حركة التقديم والتأخير بين معمولاته في الجملة.

وترى الباحثة أن آراء النحاة مبنية على النظر في الأدلة المنقولة من الكلام ثم المعقول بالقياس والعلة للوصول إلى حكم منسجم مع روح العربية في الاستعمال.

[١] ينظر:ائتلاف النصرة، ص٣٥.

المسألة الحادية والثلاثون: القول في تقديم الحال على الفعل العامل فيها:

اختلف النحاة في تقديم الحال على الفعل العامل فيها، فمنهم من منع ومنهم من أجاز، فنجد صاحب كتاب الإنصاف قد جمع رأي الفريقين على النحو الآتي:

١. منع تقديم الحال على صاحبها إذا كان اسما ظاهرا، ونسبه إلى الكوفيين[١].

٢. جواز تقديمه مع المضمر، ونسبه إلى الكوفيين[٢].

٣. جواز تقديم الحال على عاملها المتصرف ونسبه إلى البصريين[٣].

ومسألة تقديم الحال على الفعل العامل هي مسألة تخص الرتبة وخاصة التقديم والتأخير. وقد أجاز البصريون تقدم الحال على عاملها من خلال أدلتهم بالسماع والقياس. من القران الكريم وما روي عن العرب من قولهم "شتى تؤوب الحلبة"[٤].

كذلك احتج الكوفيون بحجة تقديم المضمر على المظهر.

وإعمال البنى المعجمية يتخرَج جواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها خلافا لرأي الكوفيين، لأن الفعل العامل في الحال ذو مرجعية تسمح له السيطرة على حركة التقديم والتأخير بين معمولاته في الجملة.

---

[١] ينظر: الأنباري، أبوالبركات، ج١، مصدرسابق، ص٢٥٠-٢٥٢.
[٢] ينظر: المصدر السابق، ص٢٥١.
[٣] ينظر: المصدر السابق، ص٢٥٠-٢٥٢.
[٤] ينظر: المصدر السابق، ص٢٥٢-٢٥٣.

المسألة السادسة والثلاثون: هل يجوز تقديم الاستثناء في أول الكلام:

من خلال النظر في هذه المسألة نجد صاحب الكتاب قد أورد الاحتمالات الآتية:

١. منع تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام ونسبه إلى البصريين[١].

٢. جواز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، ونسبه إلى الكوفيين والكسائي وأبي إسحاق الزَجاج[٢].

وهذه المسألة تخص واقع استعمال اللغة، ويجب النظر إليها من وجهة نظر الوظائف التداولية للغة خاصة من حيث إنها ذات بنية تركيبية حرة.

أجاز الكوفيون والزّجاج تقديم حرف الاستثناء ولم يروا بأسا في ذلك: إلاّ طعامك ما أكل زيد، ومنعه البصريون، ونرى أنّ حرف الاستثناء مع المستثنى عنصر نحوي مركب يجوز أنْ يتقدم ترجيحا وتوسيطا إجماعا بتأخير المستثنى منه، كما يجوز إن تبقى العبارة على الأداة والمستثنى بتقدير جملة يستدل عليها من السياق[٣].

وترى الباحثة أنَ قواعدهم مبنية على واقع الاستعمال وليس على تفكير منطقي وعقلي، فالكوفيون قد أوردوا الأدلة من خلال السماع بالشواهد الشعرية التي استعملتها العرب حيث قال الشاعر أبو زيد الطائي[٤].

خلَا إنَ العِتَاق مِنَ المطايا أحسْنَ بِهِ فَهُنَّ إليه شُوسُ

كذلك نجد البصريين قد اعتمدوا على التفكير المنطقي العقلي

---

[١] ينظر: ملخ، حسن خميس، العقل النحوي، مصدر سابق، ص٤٩٨.
[٢] ينظر: الأنباري، مصدر سابق،ص٢٧٣-٢٧٦.
[٣] ينظر: مصدر نفسه، ص٢٧٣-٢٧٦.
[٤] الشاهد لأبي زبير الطائي، ديوانه ص٩٦والسمط٤٣٨، واللسان (حسن)٣٤٩/١٧، وأمالي ابن الشجري ٩٧/١، ٣٨٨، والاقتضاب ١٣٨،٢٩٩، والمحتسب ١٢٣/١ وبلا نسبه في الخصائص ٤٣٨/٢ ومجالس ثعلب ٤٦٨، والإنصاف١٥٩،ومجاز القرآن ١٣٧،٢٨/٢.

المسألة الحادية والأربعون: إذا فصل بين "كم"الخبرية وتمييزها فهل يبقى التمييز مجرورا:

بعد دراسة المسألة نجدُ الأنباري قد أورد جميع الاحتمالات من منع وإجازة ويمكن الخلوص إلى ما يأتي:

١. أجاز الجر في التميز إذا فصل بين "كم"في الخبر والاسم بالظرف، وحرف الجر كان محفوظا ،ونسبه إلى الكوفيين[١].

٢. منع الجر في التميز ويجب أن يكون منصوبا ونسبه إلى البصريين[٢].

وهذه المسألة تخص واقع استعمال اللغة، حيث احتجّ الكوفيون بالنقل والقياس فهم لم يعتمدوا على منطقهم المحلي، بل على ما ورد عن العرب من خلال الشواهد الشعرية، والقياس، على أنَ "كم" تقدر فيه بمعنى من "كم رجل أكرمت" تقديرها "كم من رجل أكرمت" واحتج البصريون من خلال الاحتكام بالسماع من خلال الشواهد الشعرية.

وترى الباحثة أَنَّ الشواهد الشعرية التي جاء بها الكوفيون قد جاءت للضرورة الشعرية.

ذهب الكوفيون إلى القول بجوازه مطلقا، وذهب البصريون إلى منعه، لأنَه مضاف إلى ما قبله وتأوّلوا شواهد الكوفيين والمسألة مخصوصة بلغة الشعر، ومواضع الضرورة. وأما ما ذهب إليه البصريون إنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الجزء الواحد، فلا يفصل بينهما لغير الضرورة[٣].

---

[١] ينظر: الأنباري، أبو البركات، الإنصاف، ج١، مصدر سابق،ص٣٠٣-٣٠٩.
[٢] ينظر: الأنباري، المصدر السابق، ص٣٠٣-٣٠٩.
[٣] ينظر: ملخ حسن خميس، العقل النحوي، مصدر سابق، ص٤٩٥.

المسألة الستون: القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

نجد صاحب كتاب الإنصاف قد أورد جميع الاحتمالات من منع وجواز في الفصل بين المضاف والمضاف إليه على النحو الآتي:

١. أجاز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر، ونسبه إلى الكوفيين[١].

٢. منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر، ونسبه إلى البصريين[٢].

وهذه المسألة تخص واقع استعمال اللغة فقد اعتمد الكوفيون على السماع وورد هذا الفصل في كلام العرب المنثور، وفي شعرهم، كذلك جاء في أفصح الكلام وهو القران الكريم، وفي كلام أفصح العرب وهو رسول الله صلى الله عليه وسلَم حين قال "فهل انتم تأركوا لي صاحبي"[٣]، فهنا جاء الفصل بين المتضايفين بالجار والمجرور في السعة.

كذلك جاء الفصل بين المتضايفين بجملة نداء كقول الشاعر بجير بن زهير بن أبي سلمى[٤]

وَفَاقَ كَعْبُ بجير منقذَ لَكَ مَنْ تَعْجِيلَ تَهْلُكَةٍ والْخُلْدِ في سَقَرِ.

واصلها وفاق بجير يا كعب

قيد البصريون الجواز بالظرف وحرف الجر، ومذهبهم لكي لا تضطرب العلاقات التلازمية بين المتلازمين وهنا متلازمة الإضافة تتسع دائرة الضرورة حتى يصعب السيطرة على الجملة نحويا[٥].

---

[١] ينظر: الأنباري، أبو البركات، الإنصاف، ج١، مصدر سابق،ص٣٠٣-٣٠٩.
[٢] ينظر: الأنباري، المصدر السابق، ج٢، ص٤٢٧-٤٣٦.
[٣] ينظر: صحيح البخاري، فضائل الصحابة ،باب قول النبي، لو كنت متخذا خليلا ٣٣٩/٣.
[٤] لبجير بن زهير في الدرر ٦٧/١، العيني ٤٨٩/٣ وهو بلا نسبه في شرح ابن عقيل ١٧٦/٢، والأشموني ٢٧٩/٢.
[٥] ينظر: ملخ، حسن خميس العقل النحوي، مصدر سابق،ص٥٠٣.

تحكّم الكوفيون في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض، من خلال واقع اللغة واستعمالها، وليس حسب المنطق، فقد زعم كثير من النحويين أنّه لا يفصل بين المتضايفين إلاّ في الشعر، والحق أن مسائل الفصل سبع منها ثلاث جائزة في السعة وأربع جائزة للضرورة، أما الجائزة في السعة فهي:

١. أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله والفاصل إمّا مفعول المضاف كقراءة ابن عامر "وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ"(الإنعام، آية١٣٧) والتقدير قتل أولادهم، ففصل بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه لأن المضاف مصدر والمصدر شبيه بالفعل.

٢. ظرفه: كقول بعض من يوثق بعروبته، ترك يوما نفسك وهواها سعى لها في ردها، قال في موسوعة النحو والصرف والإعراب والمصدر ترك أضيف إلى نفسك وفصل بينهما الظرف يوما[١].

٣. أن يكون المضاف وصفا "اسم فاعل "والمضاف إليه إما:

أ. مفعول الأول والفاصل مفعول ثان، كقراءة بعض السلف "فلا يحسبن الله مخلف وعدهُ رسلهِ" ففصل بين مخلف ورسله بالمفعول وهو وعده لأنَّ المضاف اسم فاعل واسم الفاعل شبيه بالمضاف[٢].

ب. أو مجرورا ويلحق بالظرف المجرور في جواز الفصل بين المتضايفين، إذ الظرف والمجرور من واد واحد[٣].

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمجرور للضرورة الشعرية كقول الشاعر ذي الرمة:

---

[١] ينظر:الأنباري، أبو البركات، الإنصاف، ج٢، مصدر سابق،ص٤٣٠-٤٣٣.
[٢] ينظر:الأنباري، أبو البركات، الإنصاف، ج٢، المصدر السابق، ص٤٣٥.
[٣] ينظر:المصدر السابق، ص٤٣٥.

كأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إيغَالِهِنَّ بِنا أَواخِرِ المْيبِس إنقاض الفْرارِيج[1]

ففصل بين المتضايفين بقوله من إيغالهن بنا

ج. أن يكون الفاصل قسما، حكي الكسائي "هذا غلام والله زيد"ففصل بين الغلام وزيد بالقسم و"لتقدير هذا غلام زيد والله "، وحكي أبو عبيدة سماعا عن بعض العرب "إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها" يريد فتسمع صوت ربها والله[2].

الأربع الباقية تختص بالشعر وهي:

الفصل بالأجنبي ونعني به معمولا غير المضاف كأن يأتي:

١. فاعلا لغير المضاف قال الفارسي: أنجب والداه به في زمانه والكلام مقدَم ومؤخر فالمضاف أيام والمضاف إليه إذ نجلاه والفاصل بينهما. والداه" فاعل لا علاقة له بالمضاف".

٢. الفصل بنعت المضاف.

٣. الفصل بالنداء.

٤. الفصل بالمفعول به.

٥. الفصل بالظرف.

٦. الفصل بفاعل المضاف.

فالناظر في هذه الحجج يجد أن الفريقين قد اعتمدوا على واقع استعمال اللغة في حججهم.

---

[1] ذي الرمة غيلان بن عقبه، في ديوانه، ص٧٦، وهو من شواهد سيبويه (٩٢/١) وابن جني في الخصائص (٤٠٤/٢) وشرحه البغدادي في الخزانة (٢٥٠/١١٩/٢)، والأصول ٣٢/١، والسيرافي ١٤٦/١، والإنصاف ٢٢٦، وشرح المفصل ٧٧/٣ وهو بلا نسبه في الضرورة للقزازص٧٤، واللامات ١٠٩.

[2] ينظر:الأنباري، أبو البركات، الإنصاف، ج٢، المصدر السابق، ص٤٣٦.

المسألة السادسة والثمانون: هل يتقدم الاسم المرفوع أو المنصوب بجواب الشرط على الجواب نفسه؟

الناظر في هذه المسالة يجد أنّ الأنباري قد جمع كل الاحتمالات، ويمكن الخلوص على النحو الآتي:

١. منع الجزم في الاسم إذا تقدم في جواب الشرط، ونسبه إلى الكوفيين[١].

٢. إجازة الرفع والنصب في الاسم المتقدم في جواب الشرط، ونسبه إلى البصريين[٢].

وترى الباحثة أنّ هذه المسالة تخص مسائل الرتبة في التقديم والتأخير ويجب النظر إليها من وجهه نظر الوظائف التداولية.

ونجد الأنباري أحكامه بين الفريقين مبنية على الحجج للوصول إلى حكم منسجم مع روح العربية في الاستعمال، فمسألة التجويز والمنع هي مسائل أخذ بنتائجها المتداولون والسعي إلى جعل المسألة ذات رأس واحد وهو خارج عن عصر الاحتجاج لكنّه ليس خارجاً عن واقع استعمال اللغة.

ففي هذه المسألة يرى الملخ انّه يجوز تقديم اسم مرفوع أو منصوب في جملة جواب الشرط خلافا للفراء. ولكنّه لا يجوز في غير الضرورة الشعرية تقدم المعمول محتفظا بأثر عامله على حرف الشرط الجازم خلافا للفراء أيضا، لان أدوات الشرط من ألفاظ الصدارة.

---

[١] ينظر: الأنباري، أبو البركات، الإنصاف، ج٢، ص٦٢٠-٦٢٣.
[٢] ينظر: مصدر نفسه، ج٢، ص٦٢٠-٦٢٣.

المسألة العشرون بعد المئة: القول في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفا:

إنّ الكلمة في التركيب اللغوي لها ترتيب خاص بحسب وضعها اللغوي، وبحسب نظام الجملة العربية إلاّ إنّه قد يعرض لهذا النظام ما يدعوه إلى العدول عن ذلك النظام لهدف ما.

فالناظر في هذه المسالة يجد أنَ صاحب الكتاب قد عرض هذه المسالة من منع وجواز على النحو الآتي:

١. جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا، ونسبه إلى الكوفيين وأبي عثمان المازني وأبي العباس المبرد من البصريين[١].

٢. منع تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفا، ونسبه إلى البصريين[٢].

وهذه الاختلافات تدخل في مسألة الرتبة، ولها وجهان في مدارسة التجويز من عدمه:

الوجه الأول: يتعلق بالعامل في التمييز.

الوجه الثاني: يتعلق بتبعية التميز للمميز في إزالة الإبهام من عموم إلى خصوص.

ويرى النحاة أنه يمكن الجمع بين الوجهين في مسار الجملة في العربية، لا يشترط فيه الاتجاه من العام إلى الخاص على الدوام[٣]، الوجه الثاني :يتعلق بتبعية التميز للمميز في إزالة الإبهام من عموم إلى خصوص.

ويرجح القول في التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا مع ما لحق دليله النقلي من توطين في الرواية وتشدد في النقل.

---

[١] ينظر: الملخ، حسن خميس ،العقل النحوي، مصدر سابق، ص٥٠٦٢.
[٢] ينظر:الأنبا ري، أبو البركات، الإنصاف، ج٢، مصدر سابق، ص٨٣٢-٨٣٣.
[٣] ينظر :الأنباري، أبو لبركات،لإنصاف،ج٢،ص٨٣٢-٨٣٣.

احتجَ الكوفيون من خلال النقل والقياس من واقع استعمال اللغة، واحتجَ البصريون من خلال نظرية العامل.

وترى الباحثة أنّ مجمل مسائل التقديم والتأخير يجب أنّ ينظر إليها من وجهة نظر الوظائف التداولية للغات بعامة، وللعربية بخاصة من حيث إنَها ذات بنية تركيبية حرَة، وقد شغلت قضية العامل أنظار النحاة عن الوقوف على ما يقوم به التقديم والتأخير من دلالات.

يدرس النحوي التقديم والتأخير وفق النظام اللغوي وضوابطه، فيحدد مواضع يجوز فيها التقديم ومواضع يمنع فيها، وتحديد يأتي بما يتفق في فهم البنية التركيبية ودلالاتها.

وإنَّ النحو هو صحة التكلم والتعبير في اللغة العربية والاستقامة على وفق قوانين عربية، بغض النظر عن المقام والحال.

ونجد أنَّ وظيفة النحوي تنحصر في تحديد أنواع المسند والمسند إليه. والناظر في التقديم والتأخير يجد أنّ التقديم سمة أسلوبية لها أثر عظيم في روعة الأسلوب وبلاغته، وأهمية التقديم والتأخير في لغة العرب دليل على أنَها سمة بارزة في الكلام ،تشهد للعرب من تمكنهم في الفصاحة فهي علامة من علامات سمو التفكير عند العرب.

والتقديم لغة تعني: السابقة في الأمر كما ورد في معجم العين للفراهيدي[1]، وقال ابن منظور (٧١١هـ) القدم والقدمة السابقة في الأمر، وهذا يعني إن التقديم والتأخير في اللغة متناقضان، حيث يعني الأول بوضع الشيء أمام غيره[2].

---

[1] ينظر: الفراهيدي، الخليل بن احمد العين ،تح مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، د.ط، العراق، ١٩٨١، مادة: قدم.
[2] ينظر: ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ط١، بيروت ،١٩٩٠، مادة: قدم.

ورأي عبد القاهر الجرجاني في هذا الأمر حيث يقول: إنَ كل تعبير يحصل في مستوى التركيب هو مراد ومقصود، ويعد سراً من إسرار العربية ووسيلة يعرف بها المعنى العميق، والدلالة البعيدة فهو باب كثير الفوائد،جم المحاسن ،واسع التصرف بعيد الغاية[١].

فالعربية تتميز بنظام ترتيبي حر الكلام، ولعل العامل الأكبر في ذلك تميزها بالحركات.

للتقديم والتأخير إغراض متعددة ومتنوعة يتعين أحدها بحسب العنصر المقدم وبحسب المقامات والأحوال إلا أنّ الغرض من تقديم عنصر هو كونه الأهم من باقي أجزاء الكلام.

ونجد من أغراض تقديم الخبر على المبتدأ إما للتخصيص أو للافتخار نحو: (تميميٌ أنا) كذلك يتقدم ليدل على التفاؤل والتشاؤم، وللاختصاص كقولك (له الملك وله الحمد) فغرض التقديم هنا بيان اختصاص الملك والحمد لله.

ومن مواضع التقديم في الإسناد تقديم المفعول به على الفعل للدلالة على كونه الأهم، كما ويستخدم للتبرك والتعظيم والنفي، وتقديم المتعلقات الجار والمجرور يعد فضلة، ولكن قد يتساوى مع العمدة في أداء المهمة الدلالية[٢].

واللغة كائن حي ينمو مع الأيام لكنّها تتطور مع الاستعمال، فهي تتولد عن الأطوار السابقة وتتسع استجابة لحركة الحياة ،فهذه الأطوار التي سجلها النحاة لم تكن مستعملة عند كل العرب، بل تختص بها قبيلة أو بعض القبائل، إلا أنّ النّحاة كانوا ينظرون إلى لغة القبائل نظرتهم إلى لغة القران من حيث انه نص واحد[٣].

---

[١] ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر، د. ط، القاهرة ١٩٨٤، مكتبة اليازجي، ص ١٣٧.
[٢] ينظر: الفراهيدي، الخليل بن احمد، العين، تح مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، د.ط، العراق، ١٩٨١، مادة:قدم
[٣] ينظر: ابن منظور، أبوالفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ط١، بيروت،١٩٩٠، مادة:قدم

فنجد أنّهم وضعوا من لغات القبائل المتفرقة نحواً واحداً يمثل لساناً واحداً خير تمثيل في القران الكريم.

فمعيار الصواب في فكرة المراتب لا يكون بإيجاز جميع الوجوه بل ما وصف بالقلة والندرة والشذوذ، فمثلا لغة القصر في المثنى تؤدي إلى شيوع الفوضى والاضطراب وقواعد النحو تمنع ذلك.

وترى الباحثة أنَّ أصول النحو متفق عليها لكن الخلاف في الفروع، فالفروع مجال الاجتهاد غالبا.

فالخلاف خلاف منطقي وفلسفي ابتلي به النحو العربي، والتقدير من طبيعة اللغة ولم يخترعه النّحاة، فهم اعتمدوا على مبادئ سليمة وأصول مقررة فقاسوا النظير على النظير واستدلوا بالحاضر على الغائب.

وأخيرا نستنتج من خلال دراسة المسائل السابقة ما يلي:

١. العدول في الرتبة من أهم مقومات علم النحو.

٢. التصرف في الكلام لا يكون اعتباطا وإنما لعلة وغرض مقصود ومحدد.

٣. إنّ الحرية والسعة التي يمتلكها المتكلم في سياقات التقديم والتأخير تفسر الثراء والتوسع اللغوي للغة العربية.

٤. إنّ التصرف في البناء النحوي لا يعني مخالفة القواعد، وإنّما هو عدول جائز ومقبول وضرب من التوسع اللغوي[١].

[١] ينظر: السيد، عبدالحميد، دراسات في اللسانيات العربية، بنية الجملة العربية، التراكيب النحوية والتداولية، علم النحو وعلم المعاني، ط١، لأردن، دار الحامد، ص١٢٨-١٢٩.

الفصل الثالث

المطابقة والمخالفة

مفهوم المطابقة والمخالفة:

فالمطابقة لغة: الموافقة، وتطابق الشيئان: تساويا، وطابقت بين الشيئين: إذا جعلتهما على حذو واحد **والمطابقة اصطلاحا:** اتفاق أجزاء التراكيب على طريقة مخصوصة، تجعل بينهما اتصالا وتماسكا، بحيث يحس السامع والمتكلم أن التراكيب تجري في صورة لغوية صحيحة، وليس بينها تنافر[1].

أمّا صور المطابقة النحوية التي تحدث عنها النّحاة فهي:-

١. المطابقة في العدد ،الإفراد، والتثنية، والجمع .

٢. المطابقة في الجنس تذكيراً وتأنيثاً.

٣. المطابقة في الحالة الإعرابية رفعا ونصبا وجرا.

٤. المطابقة في التعريف والتنكير.

ومن وظائفها أمن اللبس، ففي قولنا: مثال:" ضربت عيسى هدى" تدلنا المطابقة بين الفعل والفاعل الحقيقي في النوع على أن الاسم المتأخر هو الفاعل، فالمطابقة أغنت عن قرينة الرتبة في الدلالة على الفاعل.

[1] ينظر: نور ،نجلاء محمد، العدول عن المطابقة بين أجزاء الجمل، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ص١٢.

غير أنَ النظام اللغوي يسمح ببعض الترخص في القرائن التي تعمل متفاوتة على إحكام تماسك الجملة، على أن هذا الترخص جزء من النظام اللغوي يقع لأداء غرض مخصوص، وهو لم يحدث عبثا وإنما بهدف إحداث أثر معين[1].

يبرز ما للمطابقة من أهمية بالغة في النظام النحوي وتحديده من خلال أمن اللبس في المعنى، والعدد، والنوع، ويتحقق من خلالها الهدف الأساسي في الاتصال اللغوي والإفهام.

وقد بدت مظاهر المطابقة واضحة في اللغة العربية، وقد حظيت العلامة الإعرابية باهتمام النحاة، فتحدثوا عن الحركات ودلالتها، والحروف وبنائها، والإعراب الظاهر والمقدر، وما يترتب عليه من تحديد المعنى وأهميته ومكانته، كما فرقت بين المؤنث والمذكر وبين المفرد والمثنى والجمع.

وترى الباحثة أنّ عدم تحقيق أي مظهر من مظاهر المطابقة في أي موقع من مواقعها يعد ترخصا، وهو لا يؤدي إلى فساد المعنى، أو خلل في التركيب بالضرورة، فقد يكون لتحقيق أغراض يتطلبها المقام ولا يتأتى المعنى بدونها، ولضرورة يقتضيها السياق.

والناظر في ما أثر عن العرب يجد الكثير من الشواهد على هذه الظاهرة، وقد ترخص العرب في القرينة اللفظية؛ لأن أمن اللبس يتحقق بوجودها وبعدمه. إنّ ظاهرة المطابقة مظهر من مظاهر التجانس في العربية، وهي واضحة كل الوضوح في التجانس بين الصفة والموصوف ،والمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، وأكثر ما تكون المطابقة التي يلاحظها النحاة العرب في صورة لإفراد والتثنية، والجمع والتذكير والتأنيث زيادة على الحركة الإعرابية والتعريف والتنكير.

[1] ينظر: حماسة، محمد ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مكتبة البخاري، القاهرة، ص٤٣٥.

غرض المطابقة:

المطابقة النّحوية هي من الوسائل التي تعين على إيضاح المعنى المقصود عند غياب القرائن الأخرى، كما أنها تعطي للمتكلم سعة في التعبير، وتوثق الصلة بين ركني الجملة الرئيسيين، ويتوقف عليها فهم كثير من الأحكام النحوية، وتؤدي بتأثيره وظائفها المختلفة[١].

أنواع المطابقة:

ذكر النّحاة من خلال استقرائهم شواهد العربية وأمثلتها، عشرة أنواع من المطابقة، الرفع والنصب والجر، والتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، والتثنية والجمع، ولا يكون الاسم عليها كلها في وقت واحد؛ لما فيها من التضاد، لأنّ الاسم لا يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا في وقت واحد، ولا معرفا ومنكرا، ولا مفردا ومثنى ومجموعا، ولا مذكرا مؤنثا، بل يجتمع في الوقت الواحد أربعة منها، فيقولون إن النعت يطابق المنعوت في أربعة من عشرة[٢].

والمطابقة إمّا أنّ تكون تامة أو جزئية، فالتامة في الإعراب والنوع، والعدد، والتعريف والتنكير، والجزئية في بعض الصور والقرائن أي في صورتين من الصور الأربع، وهاتان الصورتان غالبا ما تكون في العدد[٣].

---

[١] ينظر: ابن جني، الخصائص، ج٢، تحقيق محمدالنجار، ط٢٠٠٦م، ص٢٥٢-٢٧٠.
[٢] ينظر: ابن هشام (٧٦١هـ، شرح قطر الندى وبل الصدى)، ص٢٥٨.
[٣] ينظر: أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، ط١، دارغريب، القاهرة، ص ١٩٣-١٩٥.

صور المطابقة:

١-المطابقة الإعرابية:

اهتم نحاة العربية بالإعراب، وهو تلك الظاهرة الواضحة في اللغة العربية التي تتناول أواخر الكلمات بالتغير في الحركة أو الحرف، فالإعراب دليل على المعاني التي تلحق الاسم، نحو كونه فاعلا أو مفعولا وغير ذلك[١].

٢- المطابقة في التعريف والتنكير:

حازت المطابقة في التعريف والتنكير اهتمام النحاة حتى غدت بابا نحويا يقصد بذاته، فجعلوا النكرات مراتب، كما أن المعارف مراتب، ويقسم الاسم بحسب التعريف والتنكير إلى قسمين الأصل المقدم وهو النكرة، والفرع المؤخر وهو المعرفة[٢].

٣- المطابقة في الإفراد والتثنية والجمع:

اعتنى النحاة بالتفريق بين الإفراد والتثنية والجمع، لما لمسوه في اتساع الصيغ المعبرة عن هذه المعاني ودقتها.

٤- المطابقة في التذكير والتأنيث:

نجد هذه الصورة من الصور التي تراعيها اللغة العربية، وتحققها بين ركني الإسناد في الجملة يعد قرينة تضاف إلى السابقة في سبيل توضيح المعنى المطلوب من الجملة، وفي هذا تحقق لمبدأ تظافر القرائن.

---

[١] ينظر: السهيلي عبد الرحمن بن عبدالله، أبي القاسم، نتائج الفكر في النحو، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دارا لكتب العلمية، ط١، ص٦٦.

[٢] ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، مصدر سابق، ص٩٣.

والناظر في هذا الباب يجد أنه يشمل كثيرا من الأبواب النحوية، كإسناد الفعل إلى الفاعل، وإسناد الخبر للمبتدأ، والنعت للمنعوت.

أمّا شذوذ قسم من الشواهد عما اتفق عليه النحاة من مطابقة، فقد وضع لها النحاة تعليلات مناسبة، لكي تنتظم القواعد التي وضعوها بشأن المطابقة التي هي أمر جوهري في الأداء اللغوي وليس شكليا، وإن إهمالها يجعل في الكلام اضطرابا في التحصيل والأداء جميعا[1].

المطابقة النحوية في باب المرفوعات:

مخالفة الفعل للفاعل في النوع:

من خصائص العربية أنّها تعبر عن المؤنث بشكل معين، وعن المذكر بشكل آخر، وعن المفرد بشكل مختلف عن المثنى ،ومختلف عن الجمع، أي أنّ للغة العربية نظاما في التعبير عن النوع وفي التعبير عن العدد، وهذا التباين والاختلاف في الأشكال ضرورة من ضرورات أمن اللبس والإفهام في اللغة.

والفعل إذا تقدّم على فاعله يبقى مفردا سواء أكان الفاعل مفردا أم مثنى أم جمعا، وجاز إلحاق علامة التثنية أو علامة الجمع بالفعل المتقدم، وهي لغة قديمة ما يزال لها آثار في الاستعمال. وقد نعتها النحاة بـ (لغة أكلوني البراغيث) وهي لغة قبيلة بني الحارث بن كعب بن طيىء، وأزد شنوءة من قبائل العرب، وقد اجتهد النحاة في تخريج هذه الآية: (وَأَسَرُّوا النّجْوى الذِينَ ظَلَمُوا)الأنبياء/٣" على أوجه عدة.

---

[1] ينظر: أبو المكارم، علي الظواهر اللغوية في التراث النحوي ط ١،،دار غريب،القاهرة،٢٠٠٦م،ص١٩٥.

قال أبو البقاء :"الذين ظلموا في موضعه ثلاثة أوجه :أحدها : الرفع، وفيه أربعة أوجه[1]:

١. أنّ يكون بدلا من الواو في أسرّوا.

٢. أنّ يكون فاعلا والواو حرف للجمع لا للاسم.

٣. أنّ يكون مبتدأ والخبر هل هذا والتقدير يقولون:هل هذا.

٤. أنّ يكون خبر مبتدأ محذوف أي هم الذين ظلموا.

وثانيهما: أنْ يكون منصوبا على إضمار أعني.

وثالثهما: أنْ يكون مجرورا صفة للناس.

وإذا تقدم الفاعل على فعله لزمت المطابقة ليتضح أن الفعل للفاعل المتقدم. مثال: المعلم جاء، المعلمان جاءا[2].

أمّا من حيث النوع فالفعل يتجرد من اللواحق مع المذكر نحو: جاء المعلم فإذا كان الفاعل مؤنثا لحقت الفعل علامة التأنيث، نحو: "سافرت ليلى" أو تاء متحركة تلحق بناء الفعل " يفعل "من أوله، مثال:" تسافر ليلى".

والفاعل المؤنث نوعان: فاعل مؤنث حقيقة فإذا جاء متصلا بالفعل غير مفصولٍ عنه بفاصل وجب تأنيث الفعل، وإذا جاء مفصولا عن الفعل جاز إلحاق التاء بالفعل وعدم إلحاقها، ولكن الغالب إلحاق التاء بالفعل.

---

[1] الدرويش، محيي الدين إعراب القران الكريم وبيانه، المجلد السادس، ط٣، ١٤١٣هـ-١٩٩٢، اليمامة للطباعة والنشر، دار ابن كثير، دمشق، بيروت.

[2] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣،ص٢٣٣.

ويجوز إلحاق علامة التأنيث وعدم إلحاقها بالفاعل المؤنث استعمالا، نحو العين والشمس، والبئر.

وحمل جمع التكسير على المؤنث استعمالا كقوله تعالى: (قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا) الحجرات/١٤ وجاز عدم المطابقة نحو: جاء النسوة[١].

أما المسائل التي أوردها صاحب كتاب الإنصاف في هذا الباب فهي على النحو الآتي:

مسألة الحادية عشرة بعد المئة: المؤنث بغير علامة التأنيث مما على زنة اسم الفاعل:

من خلال دراسة هذه المسألة يمكن استنتاج الآتي:

١. حذف علامة التأنيث لاختصاص المؤنث به، ونسبه إلى الكوفيين[٢].

٢. حذف علامة التأنيث، لأنهم قصدوا به النسب ولم يجروه على الفعل، ونسبه إلى البصريين[٣].

٣. حذف علامة التأنيث لأنهم حملوه على المعنى، كما ذهب بعضهم.

ويلحظ حمل النحاة جل المخالفات على المعنى، والحمل على المعنى واسع في اللغة، يسلك فيه المتكلم طريق العدول من الناحية اللفظية استنادا إلى قرائن المعنى. كقول زياد الأعجم[٤]:

إنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ ضُمِّنَا قَبْراً بِمَرْوَ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ

فالشاهد في هذا البيت "ضمنَا" فالأصل أنّ يلحق الفعل "ضمنَا "علامة التأنيث مطابقة لضمير الفاعل العائد على اللفظين المذكورين مقدما" السماحة والمروءة "إلا أنه خالف به الأصل لإرادة معنى

---

[١] ينظر: البياتي، سناء حميد، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ط١، ٢٠٠٣، دار وائل للنشر، عمان، ص١٤١-١٤٣.
[٢] ينظر: الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، ج٢، ص٧٥٨-٧٥٩.
[٣] ينظر: المصدر نفسه، ص٧٥٨-٧٧٠.
[٤] هذا البيت من قصيدة لزياد الأعجم يرثي فيها المغيرة بنأبي صفرة، وقد ذكر هابن عبد ربه في العقد (٣٨٨/٣اللجنه) وانشدها أبو علي القالي في ذيل الأمالي ،ص٨، شرح شذور الذهب، (رقم٧٧).

لفظين آخرين مرادفين لهما وهما السخاء والكرم، وتجرد الفعل هنا أدى إلى تصور معنى التذكير في الفاعل، مما حمل النحاة على تأويل المؤنث بالمذكر لتحقيق الانسجام الشكلي بين طرفي الإسناد.

ومن الشواهد على ذلك ما نقله ابن قتيبة عن الخليل أن أعرابيا أَنشده[1]:

وإنَّ كلابا هذه عَشْرُ أَبْطُنٍ ... وأنت بريء من قبائلهاالعَشْرِ

جعلت أعجب من قوله: "عشر أبطن"، حين أنث؛ لأنه عنى القبيلة، فلما رأى عجبي من ذلك: أليس هكذا قول الآخر أي: عمر بن أبي ربيعة[2]:

فَكانَ مِجَنّي دونَ مَن كُنتُ أَتَّقي ثَلاثُ شُخوصٍ كاعِبانِ وَمُعصِر

فتعجب الخليل من قول الأعرابي ينطوي على استفهام مشوب بالإنكار الناتج عن تصّور أصل القاعدة، أي مقتضى المطابقة الشكلية القائمة أساسا على العلاقة المنطقية بين الفعل والفاعل في حين ورد الفعل مخالفا في النوع لفظا، ومع أنّ الكلام هنا يقوم على المخالفة ظاهرا، إلاَ أنّه يؤول إلى المطابقة تقديرا، إذ طرفا الإسناد متطابقان في مستوى المعنى، وإنّ اختلفا في مستوى المبنى للعلة التي ذكرها الأعرابي، وهو ما يدل على إدراك العرب لخصائص كلامها؛ لأنّ التفسير والتعليل في أسرار اللغة إنّما يصدران عادة عن اللغويين والنّحاة، وقد فسر النّحاة بالحمل على المعنى في كلام العرب وهو أكثر من أنّ يحصى، ومن ذلك قول رويشد بن كثير الطائي:

يا أَيّهَا الرّاكِبُ المُزْجي مَطيّتَهُ سَائِلْ بنَي أَسَدٍ ما هذِهِ الصَّوْتُ[3]

---

[1] البيت من شواهد سيبويه (١٧٤/٢) ونسبه إلى رجل من كلاب، وذكره ابن جني في الخصائص (٤١٧/٢) والمبرد في الكامل (٣٨٨/١)، علي القالي في ذيلا لأمالي (ص٨ ط الدار) وابن هشام في شرح شذور الذهب(رقم٧٧).

[2] الديوان: عمر بن أبي ربيعة، الراتبة٩٢، وهو من شواهد سيبويه (١٧٥/٢، وابن جنبي في الخصائص (٤١٧/٢، وابن هشام، في أوضح المسالك رقم (٥٢٤)، والأشموني (١٢٥).

[3] هذا البيت لرويشد بن كثيرالطائي، وقد ذكره ابن منظور(صوت) وذكره ابن يعيش في شرح المفصل (ص٦٩٠) وابن جني في الخصائص(٤١٦/٢).

فالمعنى المرادف لكلمة الصوت هو الصيحة أو الاستغاثة لمناسبة الإشارة، هذه ولئن كانت معيارية الخليل المنهجية قد حملتهما على اعتقاد المخالفة هنا بين طرفي الإسناد ،فإن ملكة الأعرابيين اللسانية قد قادتهما إلى اعتقاد المطابقة، وعلى هذا الأساس ينبغي لنا اعتماد مستويي المعنى والمبنى في إدراك حدود معيار الصواب والخطأ في مطابقة أصل القاعدة أو مخالفته، وقد صنفها النحاة بين الوجوب والجواز بالنظر إلى خصائص الفعل والفاعل اللغوية ولتعلق مسألة النوع في الفعل بالفاعل فإنَ لاختلاف أبنية الفاعل وأشكاله بين كونه اسما صريحا أو مؤولا وبين كونه ضميرا ظاهرا أو مقدرا[1].

بما أنَ استعمالات العائد تخضع لتنوع دلالات مرجعة بين التأنيث والتذكير، مما يجعل من اعتبارات الحمل على اللفظ أحيانا وعلى المعنى أحيانا أخرى مسألة جوهرية في الحكم على خصائص التعبير به استنادا إلى معاني الألفاظ المعجمية من باب الترادف والاشتراك والتضاد في اللغة العربية.

وقد اعتمد النّحاة على السماع والرواية في إقرارهم بعدم اطرادها في اللغة، وخاصة فيما كان النوع فيه باللفظ ،فإنَ هذه الخصائص تجعل من ظاهرة التطابق بين الفعل والفاعل تأخذ أبعادا نحوية قد لا تنسجم مع أصل القاعدة في بعض الأحيان، وإنّ لم يكن في أكثرها كما قال سيبويه[2]، وعلى هذا الأساس فإنّ ما أسماه النحاة بحالات جواز مخالفة الأصل،لا تشكل لديهم خروجا على المستوى الصوابي للغة، ولا يعد خطأ من الوجهة المعيارية، بل تم توجيه نصوصها بالاستناد إلى جملة من

[1] ينظر: ابن جني، الخصائص، ج٢، مصدر سابق، ص٤١١.
[2] ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥٦٤-٥٦٦.

المسوِغات التي شكلت مرجعية لما عرف بالقواعد الفرعية، مقارنة بحالات الوجوب التي تستند مرجعيتها إلى أصل القاعدة[١].

ومخالفة الفعل للفاعل في خاصية التعبير عن النوع لا تشكل انتهاكا للمستوى الصوابي للغة ،كما أنّها لا تعد خروجا على الأنساق اللغوية الصحيحة وفقا للنظام النحوي للعربية، فهي تمثل واقعا لغويا قائما بحد ذاته من خلال مظاهر تعارض النوع بين العنصرين الإسناديين، وذلك بتذكير المؤنث وتأنيث المذكر، وقد ورد به القرآن الكريم وفصيح الكلام منثورا ومنظوما.

المطابقة بين المبتدأ والخبر:

استعمل النحاة كلمة الابتداء والمسند إليه إلى جانب كلمة (المبتدأ)، وأقدم تحديد للمعنى الاصطلاحي للمبتدأ قول سيبويه "المبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام"[٢] أما الخبر فقد استعمل في كتاب سيبويه بمعناه الاصطلاحي إلى جانب (المسند) و (المبني على المبتدأ).

والناظر في آراء النّحاة في تحديد مفهوم المسند والمسند إليه وهما ما لا يستغني كل واحد عن صاحبه. يلحظ إن المطابقة النحوية قد أقرت ضمنا، إذ إنّ البنية الواحدة تكون متلازمة في حالة توافق طرفي البنية.

والمطابقة بين المبتدأ والخبر تظهر في صور النوع، والعدد، والتعريف، أو التنكير، والإعراب وهذه الصور واجبة دائما.

---

[١] ينظر ملخ، حسن خميس، العقل النحوي ،مرجع سابق،ص٣٦ -٤٠ .
[٢] ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٣،٥٦٥.

المطابقة بين المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير:

الأصل في المبتدأ أنّ يكون معرفة أمّا الخبر فالأصل أن يكون نكرة، لانّ الفائدة تقع بالنكرة دون المعرفة.

والأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر، هذا الأصل الذي جاءت عليه القواعد النحوية التي أقرها النحاة في بناء الجملة العربية. وقد تأتي الجملة على خلاف ذلك، فسوّغ النّحاة بمسوغات حددوها، نحو:"ما أحد قائم "فالمبتدأ والخبر كلاهما نكرة، ولذلك سوغ لمجيء المبتدأ نكرة اعتماده على النفي والاستفهام وقد وصل النّحاة في مسوغاتهم نحو ثلاثين موضعا.

الغالب في اللغة العربية أنّ تكون اللفظة مطابقة للفظة الأخرى في جنسها من حيث التذكير والتأنيث، غير أنّه قد جاء في بعض الشواهد الشعرية والتراكيب القرآنية ما بدا مخالفا لهذا القياس اللغوي للغة العربية كما هو آتٍ:

المسألة الحادية عشر بعد المئة: المؤنث بغير علامة التأنيث مما على زنة اسم الفاعل (المتحالفة بين المبتدأ والخبر في النوع):

١. حذف علامة التأنيث لاختصاص المؤنث به، ونسبه إلى الكوفيين[١].

٢. حذف علامة التأنيث لأنهم قصدوا به النسب ولم يجروه على الفعل، ونسبه إلى البصريين[٢].

٣. حذف علامة التأنيث، لأنهم حملوه على المعنى[٣].

---

[١] ينظر: الأنباري، الإنصاف، مصدرسابق، ج٢، ص٧٥٨-٧٥٩.
[٢] ينظر: المصدر نفسه، ص٧٥٨-٧٧٠.
[٣] ينظر: الزركشي، البرهان، ج١، مصدر سابق، ص٣٦٦.

ومما جاء في القران الكريم في هذا الباب وبدا مخالفا على المقيس من كلام العرب قوله تعالى (إِنَّ رحمة الله قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ)الأعراف/٥٦ فالقياس اللغوي يقتضي القول "قريبه" للمطابقة بين المبتدأ "رحمت "المؤنث وخبرها. غير أنَ التركيب اللغوي في الآية جاء على خلاف ما يبدو، فمرد ذلك أنَ المضاف قد يكتسب التذكير من المضاف إليه، فأضيفت كلمة رحمت المؤنثة إلى لفظ الجلالة "الله" المذكر فاكتسبت التذكير منه[١]. وقيل أنَ التأنيث في الآية السابقة حمل على المعنى لأنَ الرحمة بمعنى "الغفران والعفو" وهذا ما اختاره الزجاج[٢].

وقال الفراء إذا كان القريب في معنى المسافة يذكر ويؤنث، حملا على المعنى، وإذا كان في معنى النسب يؤنث بلا اختلاف بينهم ومنه قول امرئ القيس:

لهُ الوَيلُ إِن أَمسى وَلا أُمُّ هاشِمٍ قَريبٌ وَلا البَسباسَةُ اِبنَةَ يَشكُرا

فذكر قريبا وهو خبر عن أم هاشم ،حملا على المعنى.

أما أبو حيان فنص على أنَ المبتدأ والخبر بالنسبة إلى التذكير والتأنيث إن كان المبتدأ هو الخبر من جهة المعنى فتجوز المخالفة بحسب اللفظ، نحو:"فاطمة هذا الرجل"، إذا كان اسمه فاطمة، وإن كان غيره صفة فالموافقة، وقد يخالف إن كان التأنيث غير حقيقي[٣].

ومن الشواهد الشعرية التي جاءت مخالفة للقياس في هذا الباب قول الشاعر[٤]:

إِذ هِيَ أَحْوى مِنَ الرِّبْعيِّ خاذِلَةٌ ... والعينُ بالإِثمدِ الحارِيِّ مَكْحُولُ

---

[١] ينظر الزجاج، معاني القرآن،ج٢،٣٤٤.
[٢] ينظر: الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٤٧/٢.
[٣] أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضري، تح: رجب عثمان محمد، القاهرة، ج٢، مكتبة الخانجي، ١٩٩٨، ص٧٣٩.
[٤] الشاهد لطفيل الغنوي، الديوان،ص ٥٥٥، سيبويه والشمنتري٢٤٠/١، الإنصاف٤١١، وابن السيرافي١٣٦، وبلا نسبهفي التكملة ١٠٨، ومعاني القرآن١٢٧/١، والسيرافي٣٠٤/١، والمخصص٨٠/١٦ .

فالشاهد في هذا البيت "مكحول" فقد تأول الشاعر تأويل الطرف، وجعل السيرافي هذا النوع لا يستقيم إلاَ في الشعر، وذكر قول الأعشى:

أرى رجلا منكم أسيفاً كأنّما يضمّ إلى كشيحهٍ كفّاً مخضَّبا[1]

والمتأمل لهذه التراكيب يتبن له أن التعبير عن هذا النوع من الكلمات قد تتراوح بين التأنيث تارة والتذكير تارة أخرى مما يدل على أن هناك عدولا يأتي في بعض التراكيب، مما جعل بعض النحاة يطلقون قواعد عامة تجيز هذا الضرب[2].

كما أنَ هناك صفات وضعت أصلا للإناث عندما كانت اللغة تفرق بين المؤنث والمذكر باللفظ لا بالعلاقة، فحذفت علامة التأنيث من طالق وطامث وحائض[3].

مخالفة النعت منعوته في النوع:

عرف النعت بأنّه التابع المكمل لمتبوعة ببيان صفه من صفاته، ومن هذه الصفات أن يتبع منعوتة في التذكير والتأنيث.

وقد جاء موقف النّحاة من مخالفة النعت لمنعوته في النوع على اختلاف، قال سيبويه في ذلك (وذلك قولك، امرأة حائض، وهذه طامث، كما قالوا ناقة ضامر، يوصف به المؤنث وهو مذكر فإنّما الحائض وأشباهه في كلامهم مذكر، فكأنّهم قالوا هذا شيء حائض ثم وصفوا به المؤنث كما وصفوا المذكر بالمؤنث)[4].

---

[1] الاعشى، ميمون بن قيس، الديوان، ص ٨٨ وقد ذكره ابن منظور مادة (خ،ض، ب،ك،ف،ف ،ب،ك،ي) والمبرد في الكامل (١/١٦)
[2] شرح المفصل، ٩٣/٥، وأمالي ابن الشجري ١٥٨/١، وبلا نسبه في الخزانة ١٥٦/٣، والإنصاف ٤١١.
[3] الأنباري، الإنصاف، ج٢، مصدر سابق، ص٦٨١.
[4] سيبويه، الكتاب، ٣٨٣/٣.

أما القياس فيوجب إلحاق التاء بالوصف المشترك بين المذكر والمؤنث وإن كان المنعوت مؤنثا، قال ابن قتيبة: وقد يأتي فاعل وصفا للمؤنث بمعنيين، فتثبت الهاء في أحدهما وتسقط من الآخر للفرق بين المذكر والمؤنث.[١]

غير أنّ واقع الاستعمال يخالف ذلك في شواهد شعرية، والناظر في كتاب الإنصاف يجد المسائل التي خالف فيها النعت المنعوت على النحو الآتي:

المسألة الحادية عشر بعد المئة: القول في المؤنث بغير علامة تأنيث مما على زنة اسم الفاعل:

أورد صاحب الإنصاف أراء النحاة في المخالفة في هذه المسألة على النحو الآتي :

١-خلو الألفاظ المنعوت بها المؤنثة من التأنيث إذا جاءت على تقدير المعنى، ونسبه إلى البصريين[٢].

٢-استغناء الصفات المختصة بالإناث عن التاء؛ لأن مجرد لفظها مشعر بالتأنيث إشعارا لا احتمال فيه،ونسبه إلى الكوفيين[٣].

٣-وجوب إلحاق التاء بالوصف المشترك بين المذكر والمؤنث إن كان المنعوت مؤنثا[٤].

ومن الشواهد الشعرية التي جاءت مخالفة النعت لمنعوته قول الأعشى:

أرى سفهاً بالمرءِ تعليقَ لبّهِ بغانيةٍ خودٍ، متى تدنُ تبعدِ[٥]

---

[١] ابن قتيبة أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ،أدب الكاتب ،تحقيق: محمد الدالي،مؤسسةالرسالة،ط١، ط٢، ص٢٣٠.
[٢] ينظر الأنباري،الإنصاف،ج٢،مصدرسابق، ص٧٥٨-٧٨٢.
[٣] ينظر: المصدر السابق نفسه، ص٧٥٨-٧٨٢.
[٤] ينظر: المصدر السابق نفسه، ص٧٥٨-٧٨٢.
[٥] الأعشى ميمون بن قيس بن جندل،الديوان،تحقق :محمودالرضواني،مجلد١-٢

الشاهد في هذا البيت "غانية "جاء الموصوف مؤنثا، والصفة "خود" مذكر وهي من الصفات المختصة بالنساء نحو حامل وطالق وغيرها.

وحذف علامة التأنيث من الصفات الآتية حملا على معنى النسب في قول حسان بن ثابت الأنصاري:

حَصَانٌ رَزَانٌ ما تُزَنّ بِرِيبَةٍ وتُصْبِحُ غَرْثَى من لحومِ الغوَافِلِ[1]

ومحل الاستشهاد مجيء هذه الصفات "حصان ورزان" من غير تاء التأنيث مع أنّها جارية على مؤنث وذلك بسبب كونها غير جارية على فعل.

وهذه التعليلات هي من تحكم النّحاة ،في مرحلة من مراحل عدم اتساق القاعدة النحوية مع واقع استعمال اللغة.

مخالفة البدل للمبدل في النوع

البدل والمبدل منه كالنعت ومنعوتة، لا بد أنّ يتطابقا في النوع. وأصل القاعدة عندهم مطابقة البدل للمبدل منه في التذكير والتأنيث غير أنّ واقع الاستعمال يخالف ذلك في شواهد شعرية:

وقد أورد الأنباري في كتابه ما يخالف هذه القاعدة في المسألة الآتية:

[1] هذا البيت لحسان بن ثابت الأنصاري، وذكره ابن منظور مادة (غرث)(حصن-رزن –زنن)

المسألة الحادية عشر بعد المئة: المؤنث بغير علامة تأنيث مما هو على زنة اسم الفاعل (مخالفة البدل للمبدل في النوع):.

أفاضت كتب التراث النحوي في تعليلات النّحاة لأحكام الوجوب والجواز، محتجين بكلام العرب الفصيح ،وقد جاءت على النحو الآتي:

١- إجازة المخالفة حملا على المعنى ونسبه إلى البصريين[١].

ونجد في بيت رويشد بن كثير الطائي شاهدا على المخالفة عن هذه المطابقة قوله:

يا أَيّهَا الرّاكِبُ المُزْجي مَطيّتَهُ سَائِلْ بنَي أَسَدٍ ما هذِهِ الصَّوْتُ؟[٢]

محل الاستشهاد "هذه الصوت "حيث جاء باسم الإشارة الموضوع للمفرد المؤنث ،وأشار به إلى الصوت وهو مفرد مذكر.

وقال الفيومي شارحا هذا الشاهد "فإنما أنث ذهابا إلى الصيحة وكثيرا ما تفعل العرب مثل ذلك، إذا ترادف المذكر والمؤنث على مسمى واحد فنقول: أقبلت العشاء، على معنى العشية، وهذا العشية، على معنى العشاء[٣].

أمّا ابن جني فذهب إلى أنّ تأنيث المذكر من قبيح الضرورة، فلا يقاس عليها، لأنه خروج عن أصل إلى فرع، وإنّما المستجاز من ذلك ردّ التأنيث إلى التذكير، لان التذكير هو الأصل ونظير هذا في الشذوذ قول الشاعر:

---

[١] ينظر: الأنباري، الإنصاف، ج٢، مصدرسابق، ص٧٥٨-٧٨٢.

[٢] هذا البيت لرويشد بن كثير الطائي، في الدرر٢١٦/٢، وذكره ابن منظور (صوت)، وابن جني، الخصائص ٤١٦/٢، وابن يعيش في شرح المفصل ص٦٩٠،والأشباه والنظائر ١٩٠/١.

[٣] ينظر: الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير،٣٥٠/١

إذا بَعْضُ السَّنينِ تَعرقْتْنا كَفَى الأَيتامَ فَقْدَ أبى اليتيمِ[1]

قائلا وهذا أسهل من تأنيث الصوت، لانّ بعض السنين سنة، وهي مؤنثة وهي من لفظ السنين وليس الصوت بعض الاستغاثة ولا من لفظها[2].

وترى الباحثة أنَ هذه التعليلات والتخريجات هي من تحكم النحاة من أجل تقعيد النحو في مرحلة من مراحل عدم اتساق القاعدة النحوية.

مطابقة الفعل للفاعل في العدد:

ذهب النّحاة إلى أنَ الفعل إذا أسند إلى اسم ظاهر فهو مفرد في كل حال، أي يجرد من علامة التثنية والجمع، ونحو ذلك قولنا: جاء زيد، وجاء الزيدان، وجاء الزيدون، فالفعل مفرد في جميع حالاته الإسنادية، وقد جاء في بعض التراكيب ما بدا مخالفا لهذا النسق القاعدي للغة العربية نحو قوله تعالى: (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ)(المائدة/٧)، وقراءة حسن البصري لقوله تعالى: (وَأُدْخِلَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ)(إبراهيم/٢٣).

وما جاء في الآيات السابقة لا يعد خروجا على المقيس من كلام العرب، بدليل الاستعمال عندهم، وهي ظاهرة لغوية شائعة في الاستعمال اللغوي اصطلح القدماء على تسميتها بلغة (أكلوني البراغيث)[3].

---

[1] جرير، الديوان، ص٢١٩ ،سيبويه والشمنتري ٣٢،٢٥/١، الكامل ٣٢٣/١، والخزانة١٦٧/٢، وبلا نسبة في المقتضب ١٩٨/٤، والأصول ٥٨/٢، والضرورة للقزاز ،ص ٧٠، واللسان (عرق)١١٦/١٢ .

[2] ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ط١، ١٢/١

[3] السيوطي، الهمع، ج١٦٠/٤.

وهي إحدى اللغات المشهورة بالفصاحة، وهي لغة بني الحارث بن كعب وطيىء وأزد شنوءة من قبائل العرب، وهي قليلة الاستخدام وقد وصفها العرب بالرداءة؛ لخروجها على ما نطق به الجمهور[١].

وترى الباحثة أنها لهجة فصيحة صحيحة وإن لم تكن بمثل انتشار غيرها ومع هذا فإن لها عدداً لا باس به من شواهد القران والحديث النبوي الشريف.

ونجد من النّحاة من أوّل ما جاء بالقران والحديث تأوَيلا يبعد بهما عن لغة "أكلوني البراغيث".

وثمة نحاة يطلقون اسما آخر هو أكثر قبولا وهو لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار"[٢].

ومفاد هذه اللغة إلحاق علامة بالفعل التي تفيد المثنى أو الجمع. ويرى النحويون أن هذا مخالف للقاعدة النحوية "أنّه لا يصح أن يكون في الجملة الفعلية الواحدة إلا فاعل واحد."فنقول أكلتني البراغيث".

وقد استشهد في قوله تعالى: (لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وأسروا النجوى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّابَشَرٌ مِّثْلُكُمْ)(الأنبياء /٣).

وقد أشار بعض الدارسين إلى كثرة الاستعمال اللغوي لهذه اللغة عند العرب، فوصفها ابن يعيش بأنها لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم[٣].

---

[١] ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدرسابق، ج٢،٧٣٩.
[٢] السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، القاهرة، ص٥٥- رواه البخاري ومسلم.
[٣] ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢،٢٩٦.

وذكرها السيوطي في الهمع فقال: (ومن العرب من يلحق الألف والواو والنون على أَنها حروف، وهذه اللغة يسميها النحويون لغة (أكلوني البراغيث)"٢"ومثَل على ذلك بقولهم: وقد أسلماه مُبْعَدٌ وحَمِيمُ[١].

ومن الشواهد على هذه الظاهرة في الاستعمال الفصيح من أشعار العرب قول أمية بن الصلت[٢].

يَلُومونَني في اِشْتِراءِ النَخ يلِ قَومي فَكُلُّهُمُ يَعذِلُ.

وأيضا قول ابن قيس الرَقيات[٣]:

تَوَلَّى قِتالَ المارِقِينَ بنفسِه وقد أسلماه مُبْعَدٌ وحَمِيمُ

ولم ينكر سيبويه هذه الظاهرة اللغوية في كلام بعض العرب، وعدَّها بمنزلة علامة التأنيث في الفعل المسند إلى الفاعل المؤنث، إذ يقول: "واعلم أنَ من العرب من يقول ضربوني قومك ،وضرباني أخواك، وشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في نحو قالت فلانة، وكأنهم أرادوا أنّ يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة[٤].

أضف إلى أنَ بعضا من الدراسات الحديثة المقارنة قد أثبتت فكرة التطابق بين الفعل والفاعل في اللغات السامية ومنها العربية[٥].

---

[١] السيوطي الهمع ،ج١٦٠/٤

[٢] اهذا البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها ، وقد ذكره ابن يعيش ، شرح المفصل، ج٢٩٩/٢، وينظر السيوطي، الهمع١٦٠/١، وشرح ابن عقيل، ج١،ص٤٢٧.

[٣] عبدالله بن قيس الرقيات، الديوان، ص١٩٦، وشرح التصريح٢٧٧/١، العيني٤٦١/٢، والدرر١٤١/١، والسيوطي٢٦٦،٢٦٧، وهو بلا نسبه في شرح ابن عقيل ٣٩٧/١ ، والهمع١٦٠/١، وأمالي ابن الشجري ١٣١/١، الاشموني ٤٧/٢، وشرح شذور الذهب١٧٧.

[٤] سيبويه،الكتاب٢،٤٠-٤١-ينظر،حجازي،محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة،القاهرة،ص٢٤

[٥] ينظر: صالح الزعبي، آمنة (٢٠٠٨)، في علم الأصوات المقارن التغير التاريخي للأصوات في اللغة العربية واللغات السامية، دار الكتاب الثقافي.

فقد تكون هذه الظاهرة تمثل مرحلة من مراحل التطور اللغوي للغة العربية، ويكون هذا النسق القائم على التطابق يمثل مرحلة من مراحل اللغة التاريخية والنسق الآخر الذي أفرد الفعل مع فاعله في جميع حالاته يمثل المرحلة الأخرى من مراحل التطور اللغوي للغة[١].

وأرى أنّ "أكلوني البراغيث "هي اللغة الشائعة إلاَ أنّهم شنعوا عليها، ولعله من تحكم النحاة في هذه المسألة وهي لغة فصيحة.

مخالفة الخبر للمبتدأ في العدد:

اشترط النّحاة التطابق بين المبتدأ والخبر في الجنس والعدد ،قال الرضي (والخبر يجب مطابقته للمبتدأ تذكيرا وتأنيثا وإفرادا وتثنية وجمعا)[٢].

غير أنَ واقع الاستعمال يخالف ذلك في شواهد شعرية كثيرة، أمّا المسائل التي أوردها صاحب كتاب الإنصاف في هذا الباب:

المسألة الثانية والستون: كلا" و"كلتا" مثنيان لفظا ومعنى أو معنى فقط:

نجد الأنباري قد أورد آراء النحاة في جواز مخالفة خبر "كلا" لها في العدد على النحو الآتي:

١. جواز مخالفة خبر "كلا" لها في العدد، لأنّها مفردة في اللفظ ،مثنى في المعنى ونسبه إلى البصريين[٣].

٢. جواز مخالفة خبر "كلا" لها في العدد، لأنّها مثنى لفظا ومعنى، ونسبه إلى الكوفيين[٤].

---

[١] ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ج٢، ص٧٣٩-٧٤٠.
[٢] شرح الكافية، ٥٦/٤.
[٣] ينظر: الأنباري، الإنصاف، ج٢،مصدر سابق، ص٤٣٩-٤٥٠.
[٤] ينظر: المصدر السابق نفسه.

واحتج الفريقان بعدة حجج، ونجد البصريين قد احتجوا بما يلي:

- **الأول:** إضافتها إلى المثنى، قال أبو علي: (والدليل على أنها (كلا) مفردة إضافتها إلى ضمير الاثنين، لأنّه لو كان مثنى لفظا ومعنى لم تجز إضافتها إلى ضمير الاثنين، لانّ الشيء لا يضاف إلى نفسه[1].

- **الثاني:** إن الحرف المنقلب منها قد أبدل منه التاء فقالوا (كلتا) فهذا دليل على انه (لام) لا حرف تثنية.

- **الثالث:** عدم وجود اسم مفرد منها.

- **الرابع:** عود الضمير على (كلا) مفرد في بعض المواضع حملاً على اللفظ.

كقوله: (كلتا الجنتين آتت أكلها)٦٢ (الكهف/٣٣) ولم يقل آتتا.

وقول جرير:

كلاَ يَوْمَيْ أُمَامَةَ يَوْمُ صَدٍّ وَإِنْ لَمْ تأْتِها إلاّ لِمَامَا[2]

فالشاهد هنا يوم صد، بالإفراد، ولم يثنّ

وقول الشاعر: فكلتاهما

فَكِلْتاهُمَا مَرَتْ وأَسْجَدَ رَأسُهَا كَمَا سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحنَّفِ[3]

---

[1] ينظر: الفارسي، المسائل الشيرازيات، ٤٤٢/٢.

[2] الشاهد لجرير، الديوان، ص٧٧٨ والتكملة، ص٥٤، والاقتضاب٢٤٨، واللسان(كلا)٩٣/٢٠، وبلا نسبهفي الإنصاف، ص٢٣٦، وشرح المفصل ٥٤/١ .

[3] الشاهد لأبي الأخرزالحماني في سيبويه والشمنري ١٠٤/٢، واللسان مادة(نصر)٦٨/٧ ، والإنصاف٢٣٦، وهو بلا نسبه في سيبويه والشمنتري ٢٩/٢ .

أما الكوفيون فحجتهم في ذلك النقل والقياس. أما النقل فقول الشاعر:

في كلت رجليها سلامي واحدة كلتاهما مقرونة بزائدة[1]

فالشاهد قوله (كلت) فدل على أن كلتا تثنية، قال الفراء (وقد تفرد العرب إحدى (كلتا) وهم يذهبون بإفرادها إلى اثنتيها)[2].

أما القياس فانقلاب الألف إلى الياء في النصب والجر إذا اضيفتا إلى المضمر، نحو مررتُ بالمرأتين كلتيهما[3].

أما عن موقف النّحاة من هذه المخالفة في غير (كلا) فذهب الفراء في تفسيره إلى أنّه جائز في الكلام غير مختص بالشعر[4].

وأمثلة القرآن في هذا الشأن كثيرة نحو قوله تعالى: (وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا) (النساء،٦٩)، أي رفقاء وقوله تعالى: (ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا) (٦٩)(الحج /٥) أي أطفالا، وقوله تعالى: (فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّلِي)(٧٠)(الشعراء /٧٧)- أي أعداء.

ومن شواهد الشعر ما هو آتٍ[5]:

لا تنكروا القتل وقد سبينا في حلقكم عظم وقد شحت

قيام المفرد مقام الجمع ((حلق))

---

[1] بلا نسبة في الخزانة٦٢/١، والدرر١٦/١، والهمع٤١/١، واللسان مادة(كلا)٩٣/٢٠، وأسرار العربية٢٨٨، ومعاني القرآن ١٤٢/٢، والعيني ١٥٩/١، والإنصاف ٢٣٥ والأشموني٧٧/١.

[2] الإنصاف ٤٣٩/٢.

[3] الإنصاف٤٩٣/٢.

[4] معاني القرآن للفراء ١٤٣/٢.

[5] الشاهد لطفيل في جمهرة اللغة، ص٤١، وبلا نسبه في لسان العرب(نهر)، (سمع)، (أحم)، والمخصص(٣١/١)، وتاج العروس(شجا).

وأيضا:

كلوا في بعض بطنكم تعفُوا فإن زمانكم زمن خميص[١]

موضع الشاهد ((بطنكم)) بمعنى الجمع–أي بعض بطونكم.

مخالفة النعت منعوته في العدد: قسم العلماء النعت إلى نوعين:

النعت الحقيقي: وهو التابع الذي يقوم بإتمام متبوعة بالدلالة على وصف ثابت فيه[٢].

النعت السببي: وهو التابع الذي يقوم بإتمام متبوعة بوصف ثابت متعلق بالمنعوت[٣].

قال ابن يعيش: (والصفة لفظ يتبع الموصوف أو في شيء من سببه، وذلك المعنى غرض للذات لازم له)"١"[٤].

نص النحاة على وجوب التطابق بين النعت والمنعوت في العدد، إفرادا وتثنية وجمعا، إلا إذ كان المنعوت اسم جنس وهو ما يجوز فيه الجمع مراعاة لمعناه، والإفراد مراعاة للفظه، نحو قوله تعالى: (والسحاب المسخر بين السماء والأرض) "البقرة/٧٣".

إذ وصف "السحاب "وهو جمع "بالمسخر" وهو مفرد.

قال أبو حيان"٢": ووصف السحاب هنا بالمسخر وهو مفرد لأنه اسم جنس نحو قوله تعالى: (حتَى إذا أقلت سحابا ثقالا) "الأعراف/٥٧[٥].

---

[١] الشاهد بلا نسبه في سيبويه والشمنتري ١٠٨/١، والمقتضب١٧٢/٢، وشرح المفصل ٢٢/٦، والمفصل ١١٠، والأصولوالمحتسب٨٧/٢، وأمالي ابن الشجري٣١١/١،٢٥/٢،٣٨،٣٤٢، والهمع٥٠/١ ، السيرافي٢٦٧، وأسرار العربية ٢٢٣.

[٢] ينظر: سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج١، ص٤٢١.

[٣] ينظر: شرح الرضى، على الكافية، ايضاح وتعليق، يوسف حسن عمر، ج٢، مصدر سابق، ص٣٠٢.

[٤] ابن يعيش: شرح المفصل، ٤٧/٣.

[٥] ابو حيان الأندلسي، ارتشاق الضرب، مصدر سابق، ج٢- ص٧٤٠.

وفي قوله تعالى: (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة) "الأنبياء/٤٧ فقد نعت الجمع (الموازين) بمفرد (القسط) وسبب ذلك لأن (القسط) مصدر، والمصدر لا يثنى ولا يجمع فهو مفرد على كل حال ؛لأنه جنس يدل بلفظه على القليل والكثير، فاستغنى عن تثنيته وجمعه[١].

أو أن يكون على صفة فعيل فيجوز الجمع مراعاة للمعنى، والإفراد مراعاة للفظ قال المرزوقي: (والصديق يوصف به المفرد والجمع فنقول: رجال صديق).

مخالفة البدل للمبدل منه في العدد:

البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه، فابن يعيش يقول: (واعلم أنه اجتمع في البدل ما افترق في الصفة والتأكيد، لأن فيه إيضاحا للمبدل منه ورفع لبس كما كان ذلك في الصفة)[٢].

وهذا ما جعلهم يروون أن المطابقة العددية أهم سمة لهذا الارتباط، غير أن واقع الاستعمال قد يخالف البدل فيها المبدل منه في العدد، ومن المسائل التي أوردها الأنباري في كتاب الإنصاف التي تناولت هذه المخالفة على النحو الآتي:

المسألة الرابعة: هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم (مخالفة البدل للمبدل فيه في العدد؟

نجد النحاة قد خرجوا بعض التراكيب تخريجات لغوية حتى تسلم قاعدتهم في مطابقة البدل للمبدل منه في العدد حتى أن بعضهم قد ذكر نوعا للبدل يسمى (بدل كل من بعض) خلافا للجمهور حتى يمكن تخريج بعض هذه الشواهد.

قال الشاعر :

---

[١] ابن يعيش، شرح المفصل، ٤٧/٣

[٢] ابن يعيش، شرح المفصل، ط ١، عالم الكتب ،٥٠/٣

رَحِمَ اللهُ أعْظُماً دفَنُوها بِسجسْتانَ طلْحةَ الطَلَحَاتِ[1]

موطن الشاهد "طلحة" بدل من أعظم وهي بعضه، وقد ردَ الدكتور الجندي رافضا حصر التراكيب في قواعدهم فقال: (إنَما دفعهم إلى إيجاد هذا القسم ما وجدوه من خروج بعض التراكيب على قواعدهم التي ظنوها جامعة لكل التراكيب اللغوية، وحصروا أنفسهم فيها، ومن ثم اضطروا إلى ذلك اضطرارا ولو توسعوا في فهم المصطلح ما احتاجوا إليه)[2].

أما قوله تعالى: (فِيهِ آيَاتٌ بيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ)"آل عمران/٩٧.

فنجد النّحاة قد وقفوا أمام بعض الآيات حيارى، قال السيوطي: (إنه هو المختار خلافا للجمهور لوروده في الفصيح نحو قوله تعالى: (يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا، جَنَّاتِ عَدْنٍ)"مريم/٦١ "فجنات "أعربت بدلا من الجنّة، وهو بدل كل من بعض، وفائدته تقرير أنّها جنات كثيرة لا جنة واحدة[3].

وأرى أنّ هذا التعارض بين المبدل والمبدل منه لا يعد خروجا على الأنساق اللغوية فهي تمثل واقعا لغويا قائما بحد ذاته وقد ورد في القرآن الكريم.

---

[1] عبيد الله بن قيس الرقيات، الديوان، ص٢٠، والدرر١٦٢/٢، والحيوان٣٣٢/١، وشرح المفصل٤٧/١، وذكره ابن منظور مادة (ط،ل،ح)، الإنصاف ٤١/١، وبلا نسبه في المقتضب ١٨٨/٢، والتكملة ص٥٨، والمخصص ٧٩/١٧، والهمع ١٢٧/٢.

[2] الجندي، طه، ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني، رسالة دكتوراه، ص١٣٥.

[3] السيوطي، همع الهوامع في شرح الجوامع، مصدر سابق، ١٢٧/٢ العلامة الإعرابية.

العلامة الإعرابية:

الإعراب في اللغة العربية يعني تغير حركة أواخر الكلم بتغير العوامل الداخلة على الكلمات، فجاء في شرح شذور الذهب، لابن هشام "الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجليه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع[١].

وقد بين الزجاجي فيما ينقله عنه السيوطي في الأشباه، هذا الأمر عندما ذهب إلى أنَ الحركات الإعرابية دوال على المعاني فيقول: (إنَ الأسماء لما كانت تعتور المعاني جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني وتدل عليها ليتسع لهم في اللغة ما يريدون من تقديم أو تأخير عند الحاجة)[٢].

ومع ذلك نجد في الشعر والقرآن الكريم بعض التراكيب التي لم تنطبق عليها أسس الإعراب وقواعده على النحو الآتي:

إتباع حركة المجاور:

لقد اتسمت معظم قواعد اللغة العربية بالتماشي والانسجام مع المنطق اللغوي للغة، فكان المعنى النحوي المتمثل بالحركة الإعرابية أساسا من أسس التحليل النحوي للغة العربية، وعلى هذا الأساس تم تقسيم الحركات إلى رفع ونصب وجر، فلكل معنى نحوي حركة دالة عليه.

غير أنّنا نجد في بعض المواطن في القرآن الكريم والشعر ما قد يبدو مخالفا لهذا النسق العام من القواعد، أمّا المسائل التي أوردها الأنباري في كتابه الإنصاف فهي على النحو الآتي:

---

[١] ينظر: الأنصاري، ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، دارعمار، عمان، ص٣٣.
[٢] السيوطي، الأشباه و النظائر في النحو،ج١، مصدر سابق، ص٧٦-٧٧.

المسألة الثالثة: القول في إعراب المثنى والجمع على حدِه .

مظاهر الحجاج جلية في كتاب الإنصاف، اهتم الأنباري بإيراد الحجج الدامغة، وعضدها بشواهد من القران والشعر العربي، وكلام العرب الفصحاء.

أورد صاحب الإنصاف الحجج على اختلاف النّحاة في علامة إعراب المثنى والجمع على النحو الآتي: إعراب الجمع والمثنى بالحروف ونسبه إلى الكوفيين وأبو علي قطرب بن المستنير.

هناك من يرى أنّها تدل على الإعراب وهي ليست بإعراب ولا حروف إعراب ونسبه إلى أبي علي الجرمي وأبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد والمازني[١].

وثمة من يرى انقلابها هو الإعراب ونسبه إلى أبي عمر الجرمي[٢].

أما البصريون فيرون أنها حروف إعراب[٣].

وثمة من يرى أنّ المثنى والجمع مبنيان وهو خلاف الإجماع ونسبه إلى الزَجاج.

واختلاف النّحاة في تخريج هذه الآية (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)طه/٦٣ فيرى أبو حيان الأندلسي إنها لغة كلاب التي تجري المثنى بالألف دائما، وخرج إنّ وأنّ هي المخففة من الثقيلة على رأي البصريين، والكوفيين يزعمون أنَ وإنَ نافية واللام بمعنى إلاَ[٤].

وأنّ مسألة اختلاف النّحاة هي مسألة صوتية لا نحوية، وإنَّ الألف والياء في المثنى والجمع هي علامات إعراب بسبب التغير المنتظم في المواقع النحوية وأما هذه الأصوات أو الحروف فلا تعد

---

[١] ينظر: الأنباري، الإنصاف، ج١، مصدر سابق، ص٣٣-٤٤.
[٢] ينظر: المصدر السابق، ج١، ص٣٣-٤٤.
[٣] ينظر: المصدر السابق، ج١، ص٣٣-٤٤.
[٤] ينظر: عبابنة، يحي بنية الفعل الثلاثي في العربية، والمجموعة السامية الجنوبية، ط١، دار الكتب الوطنية، المجمع الثقافي، أبوظبي، ٢٠١٠م، ص٢٣٥.

شيئا في التحليل الإعرابي إلا عند اجتماع ظواهر صوتية أخرى مع التثنية والجمع كالإضافة إلى الضمير.

وإنَّ أصل هذه الأصوات لا يبعد أن يكون قد تطور من اللغات السامية، وأنّ هذه مرحلة من مراحل عدم اتساق القاعدة النحوية والقول بما يسمى باللغة الفصيحة "لغة التمام"[١].

وجاء في الهمع أنَّ لزوم الألف في الأحوال الثلاثة للمثنى لغة معروفة نسبت إلى كنانة وبني الحارث بن كعب، وبني الهجيم، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل وهمدان[٢].

وذكر في شرح ابن عقيل، أنَّ من العرب من يلزم المثنى الألف في جميع الحالات[٣].

وترى الباحثة عندما يكون الاستعمال اللغوي من صميم لغة العرب وليس مخالفا، اعزو مثل هذا الأمر أساسا إلى القصور في القاعدة النحوية التي استثنت بعض الاستعمالات الفصيحة عند العرب، فجاء النص القرآني وكأنه قد خالف سنن العرب.

المسألة الثانية: الاختلاف في إعراب الأسماء الستة (٣):

الخلاف سمة من سمات العقل الإنساني، فالناظر في هذه المسألة يجد اختلاف النحاة في علامات إعراب الأسماء الستة، ففيها أقوال كثيرة أشهرها ثلاثة، كما أوردها الأنباري:

١. إعرابها بالحروف فقط، ونسبه إلى البصريين وابن مالك[٤].

---

[١] ينظر: علي، السيد محمد منازع، قضايا الخلاف الصرفي في ضوء علم اللغة المقارن، للاسمين، ط١، دارالآفاق العربية، مصر، ٢٠١٥م، ص١٣٣-١٤٧.
[٢] ينظر: السيوطي، الهمع، مصدرسابق، ج٤، ص١٣٤-١٣٥.
[٣] ابن عقيل، شرح ابن عقيل،ج١، ص٥٧.
[٤] ينظر: الأنباري، أبوالبركات، الإنصاف، مصدر سابق، ج١، ص١٧-٣٣.

٢. إعرابها بالحركات الأصلية المقدرة، ونسبه إلى سيبويه وصححه ابن عقيل[١].

٣. إعرابها بالحركات والحروف معا، ونسبه إلى الكوفيين[٢].

وللعرب في الأسماء الستة ثلاث لغات هي:

١. لغة التمام: وهي اللغة المشهورة حيث تعبر بالحروف نحو: هذا أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك.

٢. ولغة القصر: تلزم الألف رفعا ونصبا وجرا. وتعرب بالحركات الأصلية المقدرة على الألف.

٣. أما لغة النقص: فتحذف فيها لام الكلمة، وتعرب بالحركات الأصلية الظاهرة.

وقد وردت الأسماء الستة باللغات الثلاثة لكن النقص نادر والقصر أشهر منه، وفو وذو وردت في لغة واحدة وهي التمام.

والخلاف في المدرستين خلاف يعتمد على واقع استعمال اللغة، فسبب الخلاف هو اتفاقهم على أنها ثنائية وضعا ثلاثية تقديرا[٣].

وأقوال النّحاة في إعرابهم للأسماء الستة يجد أنّها قد استعملت في لغات العرب السابقة من قصر وإتمام ونقص.

أما اللغات السامية فنجد أنّ الأسماء الخمسة موجودة ثم دخلها التميم، وهو بمنزلة تنوين على شكل ميم، فعدته العربية على شكل حرف فنونه، حتى قال العرب:"هذا فم".

---

[١] ينظر: الأنباري، المصدر السابق، ج١، ص١٧-٣٣.
[٢] المصدر السابق، ج١، ص١٧-٣٣.
[٣] ينظر: عبابنة، يحي بنية الفعل الثلاثي في العربية، والمجموعة السامية الجنوبية، مرجع سابق، ص٢٣٥.

وأنّ أصل هذه الأصوات هو تطور من تاريخ اللغة ،وتفسيرها الصوتي والصرفي[١]، وهي مرحلة من مراحل عدم اتساق القاعدة النحوية والقول بما يسمى باللغة الفصيحة "لغة التمام.

المسألة الرابعة والثمانون: عامل الجزم في جواب الشرط:

عرض ابن الأنباري لهذا النوع من الجر في الأنصاف كثيرا ففي هذه المسألة نجد أراء النحاة على النحو الآتي:

١. جزم جواب الشرط على الجوار ونسبه إلى الكوفيين[٢].

٢. فعل الشرط مبني على الوقف ونسبه إلى أبن عثمان المازني[٣].

٣. العامل في فعل الشرط هو حرف الشرط ونسبه إلى البصريين[٤].

وقد احتج كل من الفريقين بشواهد فأوردوا شواهدهم:

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنه مجزوم على الجوار؛ لأن جوابا لشرط مجاور لفعل الشرط لازم له لا يكاد ينفك عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم فكان مجزوما على الجوار والحمل على الجوار كثيرا.

والذين أجازوا الجوار اختلفوا فيما بينهم، فقد نسب إلى الفراء أنه قصره على السماع، ومنع القياس عليه فلا يجوز عنده (هذه جحرة ضباب خربة) بالجر.

---

[١] ينظر: علي، السيد محمد منازع، قضايا الخلاف الصرفي في ضوء علم اللغة المقارن، للاسمين، ط١، دارالآفاق العربية، مصر،٢٠١٥م، ص١٣٣-١٤٧.
[٢] الأنباري، الإنصاف، ج٢، مصدر سابق، ص٦٠٢.
[٣] ينظر: المصدر السابق.
[٤] المصدر السابق.

وذهب الأخفش إلى أنه جائز في الاضطرار وقال الزركشي وعندنا ذلك ضرورة ولا يحمل عليها الفصيح.

ونسب الأنباري إلى البصريين أنه محمول على الشذوذ الذي يقتصر منه على السماع لقلته ولا يقاس عليه.

ويذهب بعضهم إلى أن مسألة الخفض على الجوار مسألة اصطنعها النحويون لتفسير هذه الأبيات التي لم يجدوا سببا يؤدي إلى جر الكلمات المجاورة وفقا لنظام القافية أو حركة الروي.

مخالفة البدل للمبدل فيه في العلامة الإعرابية:

وموقف النحاة من هذه المسألة من حيث المنع والجواز، المجيزون نحو قوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)"البقرة/٢١٧"

موطن الشاهد "قتال "بدل اشتمال "الشهر "وقيل أنه مخفوض بحرف خفض محذوف، وهو قول الفراء والكسائي.

وقال أبو عبيدة :"قتال" خفض على الجوار.

ومن الشواهد الشعرية قول الأعشى:

لقدْكان حولٍ ثواءٍ ثوْيتهُ تقضَي لُباناتٌ ويسْأمُ سائمُ[1]

وموطن الشاهد بجر "ثواء" على الجوار وهو مرفوع على أنه اسم "كان"

[1] للأعشى، ديوانه ،ص٧٧ وسيبويه والشنتمري ٤٣٢/١، الرد على النحاة، ص١٤٩، مجاز القآن٧٢/١، المقتضب ٢٧/١، ٢٦/٢، ٢٩٧/٤، والجمل ٣٨ وبلا نسبة في آمالي ابن الشجري ٣٦٣/١،وشرح المفضل ٦٥/٣.

وأرى أنَ الاستعمال اللغوي من صميم لغة العرب وليس مخالفا له، وسبب ذلك قصور القاعدة النحوية التي استثنت بعض الاستعمالات الفصيحة عند العرب.

المخالفة النحوية في باب التوكيد:

ذكر جمهور العلماء بأن الحمل على الجوار في التوكيد نادر وأنه لم يسمع مما قالته العرب، إلاَ في بيت واحد من الشعر هو:

يا صاح بلَغ ذوي الزوْجات كلِهم أنْ ليس وصل إذا انحلَت عرى الذنب[1]

وموطن الشاهد بخفض "كلهم" على الجوار، ومحلها النصب توكيدا "ذوي" المنصوبة على المفعولية.

ذكر ابن هشام في مغنى اللبيب أن أبا الجراح العقيلي أنشد الفراء هذا البيت بخفض "كلِهم" وعندما قال الفراء "هلا قلت "كلهم" بالنصب فقال: هو خير من الذي قلته أنا: ثم استنشده إياه مرة أخرى فذكره بالخفض.

وقال البغدادي وجر الجوار لم يسمع إلاَ في النعت على القلة، وقد جاء في التأكيد في بيت واحد على سبيل الندرة.

وأرى أن الندرة لا يقاس عليها وتعد من الشذوذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه.

---

[1] الشاهد لأبي غريب في الخزانه٣٢٥/٢ والدرر ٧٠/٢، وهو بلا نسبه في همع الهوامع٥٥/٢، وابن السيرافي٥٦١، شرح المفضليات ٥٤٢ واللسان (زوج)١١٦/٣، معاني القرآن ٧٥/٢، شرح شذور الذهب٣٣١، السيوطي ٣٢٥.

المخالفة بين العطف والمعطوف عليه في الحركة الإعرابية:

ثار حول هذه المسألة خلاف كبير بين النحاة، فمنهم من ذهب إلى إنكارها لوجود الفاصل المتمثل في العاطف وهم جمهور النحاة البصريين ومنهم من أقرَ به كالكوفيين وبعض البصريين.

ومن الشواهد القرآنية على الخفض على الجوار في باب العطف قوله تعالى: (وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاس ِيَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)"التوبة/٣

موطن الشاهد خفض "رسوله "الثانية على الجوار ومحلها النصب على اللفظ أو الرفع على الموضع.

وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَاالَّذِينَ آمَنُوا إِذَ قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ)"المائدة/٦

وموطن الشاهد خفض "أرجلكم" على الجوار،ومحلها النصب وممن أجاز حمل هذه المسألة على الجوار العكبري في التبيان[١] وأبو زرعه في حجة القراءات[٢].

وقوله تعالى: (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ)البينة/١.

وموطن الشاهد" المشركين "على الجوار ومحلها الرفع عطفا على اسم "يكن".

---

[١] ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن،ج١،مصدر سابق، ص٢٤٢.
[٢] ينظر: أبو زرعت، حجة القراءات،ص٢٢٣ .

ومن الشواهد الشعرية التي جاءت في هذه المسألة:

إذا ما الغانيات بَرَزْنَ يوما وزَجَّجْنَ الحواجبَ والعيونا[1]

وموطن الشاهد" العيونا"

وقول الشاعر زهير بن أبي سلمى:

لَعِبَ الرِّيَاحُ بها و غيَرها بَعْدِي سَوَافِي المُورِ والقَطْرِ[2]

خفض "القطر "على الجوار ومحلَه الرفع عطفا على السوافى "المرفوع على الفاعلية

أرى أن الحمل على الجوار لغة ظاهرة وحملوا عليه بعض الآيات القرآنية الكريمة، وهذا دليل على عدم اتساق القاعدة النحوية.

المخالفة النحوية في باب النعت

تعد هذه المسألة من أكثر مسائل الحمل على الجوار شيوعا في الشواهد القرآنية، والشعرية، وأقوال العرب المأثورة، حيث أقَرَ بها جمهور النحويين البصريين والكوفيين باستثناء ابن جني وأبي سعيد السيرافيَ، اللذين تأوَلاها على حذف المضاف واستثناء الضمير[3].

---

[1] الشاهد للراعي النميري، ديوانه، ص١٥٦، والعيني ٦١/٣، والدرر١٩١/١،١٦٩/٢، واللسان (زجج) ١١١/٣ السيوطي٢٦٣، وبلا نسبه في ابن عقيل ٢٩٥/٢ والصناعتين١٨٨ والخصائص٤٣٢/٢ ومعاني القرآن١٢٣/٣،١٩١ والهمع ١٣٠/٢،٢٢٢/١ والإنصاف ٣٢٢، الأشموني١٤٠/٢،شرح شذور الذهب ٢٤٢ .

[2] زهير بن أبي سلمى، ديوانه ٨٧، شرح شواهد ٢٥٣، الإنصاف ٣١٩، الخزانة ١٢٨/٤.

[3] ينظر:الأنباري،الإنصاف،ج٢،مصدر سابق،ص٦١٠ .

أكد ابن شقير في كتابه "الحمل في النحو" المنسوب للخليل، على وجود ظاهرة الخفض على الجوار، وعد النعت السببي جزءا من هذه الظاهرة واستشهد على ذلك بقوله: "مررت بامرأة شيخ أبوها "فخفض "شيخا "وليس من نعت المرأة ولكنه مخفوض بالجوار[١].

ومن الشواهد الشعرية :

تريك غرَة وجه غير مفرقة ملساء ليس بها خال ولا ندب[٢]

وموطن الشاهد جر" غير" على الجوار ومحلها النصب نعتا ل" غرَة" المنصوب على المفعولية.

وكان الفراء قد أجاز الحمل على الجوار، وقصره على السماع.

ونجد الشاعر قد أجاز خفض "محلوج"على القرب و الجوار، ومحله النصب على النعت لـ "قطن" في البيت الشعري الآتي:

كأنَّمَا ضَرَبَتْ قُدَّامَ أعيُنِهَا قُطْنًا بِمُسْتَحْصِدِ الأوتار مَحْلُوجِ[٣]

ومن الشواهد الشعرية على مخالفة النعت منعوته قول الحطيئة:

فإياكم وحيَة بطن وادٍ هموزِ الناب ليس لكم بسِيٍ[٤]

موطن الشاهد" هموز" على الجوار وموضعه النَصب نعتا ل "حيَة"

واستشهد الأنباري للحمل على الجوار بقول الراجز "كأن نسج العنكبوت المرمل" بخفض المرمل على الجوار وهو نعت ل "النسيج.

---

[١] ينظر: ابن شقير، الحمل في النحو المنسوب للخليل، تحقيق: فخر الدين قباوه،ص١٧٣ .
[٢] ذي الرمة ،بائية المشهورة من شواهد الفراء ،في معاني القرآن ،ج٢،ص٧٤ .
[٣] ذي الرمة، ديوانه ،شرح عبد الجواد إدريس،ص٣٤٨ ، الشاهد في الإنصاف ٣١٩،أسرار العربية ٣٣٨ .
[٤] الحطيئة، ديوانه، ص ٦٨، الخصائص ٣٧٢/٢ والمحتسب ١٢٥/١،٢٤٥،٣٣٥ وهو بلا نسبة في المقرب ١١٤.

ومن الشواهد المأثورة عن العرب في الحمل على الجوار في النعت: "هذا جحر ضبٍ خرب "وموطن الشاهد بجر "خرب" على الجوار ومحله الرفع على النعت ل "جحر".

قال سيبويه: (ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام (هذا جحر ضب خرب) فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس، لأن الخرب نعت الجحر والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره، وليس بنعت للضب ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب فجروه لأنه نكرة كالضب ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد).

وقد ذكر سيبويه تفسيرين للخليل لجر (خرب)هما:

١. لأنه نكرة كالضب ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب ولأنه صار بمنزلة اسم واحد.

٢. أن الإتباع من عادة العرب فقد اتبعوا الجر هاهنا كما اتبعوا الكسر نحو(بهم وبدارهم) إتباعا لكسر الباء.

ومسالة الحمل على الجوار ليست اعتباطا بل لها قيود وشروط حددوها على النحو الآتي:

١. أن يكون الخفض على الجوار في النكرات لا في المعارف.

٢. أن يكون في الخفض لا في الرفع.

وأرى أن هذه المخالفة أسلوب من أساليب العربية لقائم على أساس سلامة المعنى وخفة المبنى، وإنما جاء في القرآن وكلام العرب يمكن أن يعزى إلى وجه آخر هو تحقيق الانسجام الصوتي في بنية التركيب، وإن كان قد تجاوز المعنى النحوي إذا ما أمن اللبس في التركيب.

الخاتمة

أهم النتائج التي توصلت إليها في الفصول السابقة:

١. مسألة العامل مسألة تخص النظر اللغوي المحض ولا علاقة لها بواقع الاستعمال اللغوي، وهي تنمي التفكير النحوي النظريَ.

٢. مجمل مسائل التقديم والتأخير يجب أن ينظر إليها من وجهة نظر الوظائف التداولية للغات بعامة، وللعربية خاصة، من حيث إنها ذات بنية تركيبية حرة.

٣. الحرية والسعة التي يمتلكها المتكلم في سياقات التقديم والتأخير تفسر الثراء والتوسع اللغوي للغة العربية.

٤. التصرف في البناء النحوي لا يعني مخالفة القواعد، وإنما هو عدول جائز ومقبول وضرب من التوسع اللغوي.

٥. إنَ ما بدا في بعض التراكيب خارجا عن سنن العربية فإنَه من صلب الاستعمالات اللغوية عند العرب، ولا يعد في واقع الأمر خروجا على سنن اللغة، إذ تبين أن هذا الأسلوب من صميم العربية كان مقيدا بأمن اللبس.

٦. تبين أنّ ما يظهر للعيان ورود بعض التراكيب مخالفة للاستعمال يمكن أن يرد إلى عدم إدراك وجود قصور في القاعدة النحوية نفسها، التي لم تحط بجميع الاستعمالات من كلام العرب، والقرآن الكريم، وقامت على أساس الغالب في الاستعمال دون غيره.

قائمة المصادر والمراجع

١-القرآن الكريم

-المصادر المراجع:

١- أبو تمام، حبيب بن أوس الطائيَ، ديوان الحماسة، شرح المرزوقيَ، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢،١٩٩٢.

٢-الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى، بيروت، دار القلم، ب،ت.

٣-الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت:٥٥٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بدون دار النشر، ١٩٨٢.

٤- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت:٥٥٧هـ)، أسرار العربية، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٩٩٧،١.

٥ - الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر، د.ط، القاهرة: ١٩٨٤، مكتبة اليازجي.

٦الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر مرجان، ط١، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٤.

٧ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجَار، نشره دار السئون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠ .

٨- ابن جني، أبو الفتح عثمان، سرَ صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٩٩٣م.

٩-الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط٢، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٣.

١٠-الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو، تحقيق: علي الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤.

١١-الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، ج١، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث.

١٢-الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر(٥٣٨هـ)، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، ط٢، ب،ت.

١٣-زهير بن أبي سلمى،ديوان زهير بن أبي سلمى، بيروت، دار،السنة.

١٤-سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ت: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، دار الجيل، بيروت،١٩٩١م.

١٥-السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع، في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

١٦-الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، ١٩٨٣، ط ٣، عالم الكتب، بيروت.

١٧-الفارسي، الحسن بن أحمد، المسائل الشيرازيات، تحقيق: حسن هنداوي، كنوز أشبيليا، الرياض.

١٥-الفرزدق، همام بن غالب، ديوان الفرزدق، بيروت، المكتبة الحديثة، ط ١،١٩٨٧.

١٦-ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (٧٦٩هـ) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، ١٩٩٩.

١٧-المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

١٨-ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (٦٣٠-٧١١هـ) لسان العرب، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٥.

١٩-ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (٧٦١هـ) قطر الندى و بلَ الصدى ،شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية بمصر، ط١١،١٩٦٣.

٢٠- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاريَ (٧٠٨-٧٦١هـ)، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩م.

٢١- ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي (٦٤٣هـ) شرح المفصل، تحقيق إميل بديع، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١،٢٠٠١.

المراجع :

١-إبراهيم، مصطفى، إحياء النحو، لجنة التأليف والنشر: القاهرة، ب.د.ت.

٢-البياتي، سناء حميد، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ط١، ٢٠٠٣، دار وائل للنشر، عمان.

٣- حسان، تمام، الأصول ابستميولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٨م.

٤- حسان، تمام، اللغة بين معناها ومبناها، ط٥، ٢٠٠٦، عالم الكتب، بيروت.

٥-حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار المعارف، القاهرة.

٦-حماسة، محمد، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مكتبة البخاري، القاهرة.

٧-الخطيب، محمد عبد الفتاح، ضوابط الفكر النحويَ: دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم، دار البصائر، مصر، ٢٠٠٦م.

٨- الدرويش، محيي الدين، إعراب القرآن الكريم، دار ابن كثير، اليمامة، دمشق، بيروت.

٩-السهيلي، عبد الرحمن، بن عبد الله،نتائج الفكر في النحو، ط١، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية.

١٠- ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، ط٧، ١٩٩٢.

١١-عبد الراضي، احمد محمد، نحو النص بين الأصالة والمعاصرة

١٢-علامة، طلال،تطور النحو العربي، ط١، دار الفكر اللبناني، ١٩٩٣.

١٣- العمايرة، خليل أحمد، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ودوره في التحليل اللغوي، *جامعة* اليرموك، اربد،١٩٨٠.

١٤-علي، السيد محمد منازع، قضايا الخلاف الصرفي في ضوء علم اللغة المقارن، للإسمين،ط ١، دار الآفاق العربية، مصر، ٢٠١٥م.

١٥-عيد، محمد، أصول النحو العربي في نظرية النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، ط٤، عالم الكتب.

١٦-الفيومي، أحمد بن علي، المصباح المنير، في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت

١٧- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي، ١٩٨٥، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٨- القفطيَ، علي بن يوسف، إنباه الرُواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت،١٩٨٦م.

١٩-المتوكل، أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية.

٢٠- مصطفى حمزة، نظرية العامل في النحو العربي،دراسة تأصيلية وتركيبية، ط١، مطبعة النجاح، الدار البيضاء،٢٠٠٤م.

٢١-الملخ، حسن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء-التحليل-التفسير، ط١، دار الشروق، الأردن، ٢٠٠٢م.

٢٢- ملخ، حسن خميس، العقل النحوي، عالم الكتب الحديث، إربد شارع الجامعة، ط١.

٢٣-أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، ليبيا، ١٩٧٣.

٢٤-أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٥م.

٢٥-أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، ط١، دار غريب، القاهرة.

٢٦-أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، ط ١ ،٢٠١٢.

٢٧- عبابنة، يحيى، بنية الفعل الثلاثي في العربية والمجموعة السامية الجنوبية، ط١، دار الكتب الوطنية، المجمع الثقافي، الأردن٢٠١٠.

٢٨- عبابنة، يحيى، الصرف العربي التحليليَ: نظرات معاصرة، ط١، دار الكتاب الثقافيَ، الأردن، ٢٠١٦.

Abstract

In this study the researcher has discussed a number of synthetic issues .that mentioned by the author of AnbarisInsaf *Book*.

The study was divided into three chapters, the first chapter was devoted to study the factor issues, the second chapter devoted to discuss rank issues , as the third chapter dealt with the antonyms (conformity) and dissonant .counterpoint in the Arabic language.

Descriptive approach has been used in collecting data from theAnbarisInsaf *Book*and analyzing it in a way that is established to answer .the study questions

And concluded that the grammar rule: a comprehensive rule developed by the grammarians after deduction Arab's speech and the positive conclusion of linguistic phenomena, and then tried to apply this provision on the texts of .the language of all

However, their judgments in some cases appeared to be based on logic and mental reasoning away from the actual reality of linguistic use. Their attitude of what they called abnormal and rare, their justification for some structures consider within this context. In general, their study is from the use .of the language closest to the descriptive method

The researcher has shown that some controversial issues were fabricated by the author ofAnbarisInsaf *Book*.